جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

واقع السياحة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري

دراسة تحليلية لفترة 2012-2018

إعداد الطالبة :

- **غضابنية رحمة**

إشراف الأستاذ:

بن يوب فاطمة

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه إذ رزقنا و ألهمنا الصبر و المثابرة و وفقنا لإنهاء هذا العمل، نسأله تعالى من فضله العظيم أن يزيدنا علما و تعليما و يسر لنا أمرنا فله الحمد و الشكر و الصلاة و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

و اعترافا بالجميل لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر الى الأستاذة بن يوب التي رافقتني في هذا العمل

و لا أنسى فضل الأستاذ حجاح الذي ساعدني في كل صغيرة و كبيرة و سهل لي عملي

شكرا لكل من شارك في عمل هذه المذكرة و لو بكلمة طيبة أو دعاء

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الذين قبلوا مناقشة هذا البحث، و منحونا جزء من وقتهم الثمين

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل المتواضع والذي اهديه:

إلى أبي رحمه الله و أسكنه فسيح جناته

إلى أمي حفظها الله من أتمنى أن أرى الفرحة و الفخر بي في عينيها

إلى أخواتي

إلى كل من ساعدني في انجازه

وإلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

رحمة

الفهـــرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة عامة	**01**
الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري تاريخ و تحليل	
تمهيد	**05**
المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري	**06**
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري خلال التنمية المركزية 1967 -1979	**06**
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال التنمية اللامركزية1980- 1989	**09**
المطلب الثالث: مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق و التعاون مع المؤسسات المالية الدولية	**13**
المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة	**16**
المطلب الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001- 2004	**17**
المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النم الاقتصادي 2005- 2009	**21**
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي2010- 2014	**24**
خلاصة	**27**
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للسياحة	
تمهيد	**28**
المبحث الأول: ماهية السياحة	**29**
المطلب الأول: نشأة السياحة و مراحل تطورها	**29**

المطلب الثاني: تعريف السياحة و السائح	32
المطلب الثالث: خصائص السياحة	34
المبحث الثاني: أهمية السياحة أركانها وأنواعها	35
المطلب الأول: أهمية السياحة	35
المطلب الثاني: أنواع السياحة	37
المطلب الثالث: أركان السياحة	39
المبحث الثالث: دوافع السياحة و أثارها لأهم المنظمات	40
المطلب الأول: دوافع السياحة	40
المطلب الثاني: المنظمات الدولية للسياحة	42
المطلب الثالث: عوائد السياحة و أثارها	43
خلاصة	46
الفصل الثالث: قطاع السياحي كبديل استراتيجي للتنويع الاقتصادي	
تمهيد	47
المبحث الأول: المناخ السياحي في الجزائر	48
المطلب الأول: مراحل التنمية السياحية في الجزائر	48
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر	49
المطلب الثالث: أنواع السياحة في الجزائر و مقوماتها	50
المطلب الرابع: مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر	54
المبحث الثاني: أهمية السياحة في التنويع الاقتصادي الجزائري	57
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	59
المطلب الثاني: مساهمة قطاع السياحة في تنويع الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الأخرى	60

المطلب الثالث: المعيقات السياحية في الجزائر و الحلول الممكنة	**61**
المطلب الرابع: سياسة الحكومة للنهوض بالقطاع السياحي نموذج 2030	**63**
خلاصة	**67**
خاتمة عامة	**68**
قائمة المراجع	**I**
قائمة الجداول	**II**
قائمة الصور	**III**

قائمـــة الجـــداول
و الصور

الرقـــم	اســـــم الجـــــدول	الصفحـــة
01	المخططات التنموية المتخذة من 1967- 1977 والأهداف الرئيسية بشكل مختصر.	08
02	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(201-2004).	17
03	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) على القطاعات.	22
04	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.	24
05	عدد السياح، الإيرادات و النفقات السياحية، المساهمة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (العملة بالدولار الأمريكي من 2000- 2018	55
06	توزيع عدد السياح حسب الغرض من السياحة لعام 2018.	55
07	المساهمة في التشغيل لقطاع السياحة و المبالغ الموجهة للاستثمار في القطاع السياحي من (2000- 2017).	56
08	نسبة مساهمة مختلف القطاعات الإقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2008-2017).	60

قائمة الصور

الرقـــم	اســـــم الصورة	الصفحـــة
01	شواطئ من ولاية جيجل	52
02	جبال الأوراس، جرجرة،	52
03	السياحة الحموية بالجزائر (حمام عين شارف).	53
04	السياحة الصحراوية بالجزائر (واحة بسكرة)، جبال الهقار	53

مقدمة عامة

مقدمة

لقد ارتبطت عملية التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال الي يومنا هذا بمداخيل عائدات المحروقات، وهذا ما جعل الاقتصاد يتعرض لهزات كبيرة جعلت من الاقتصاد الوطني في تبعية تامة لهدا القطاع الذي تميز بعدم الثبات والتذبذب جراء انخفاض أسعاره.

ففي ظل التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة إستراتيجية من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي. لأن الاقتصاد المتنوع قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة، وأقل عرضة لدورات الازدهار والكساد في أسعار النفط والغاز الطبيعي.

و بالنظر إلى الجزائر و ما تزخربه من مقومات سياحية تميزها عن باقي دول البحر الأبيض المتوسط لانفرادها بخصائص طبيعية و تاريخية هائلة، يمكن أن تجعل الجزائر قطبا سياحيا بامتياز، ولهذا يتعين النهوض بهذا القطاع و تنشيطه حتى يصبح من المصادر الرئيسية للدخل الوطني، مصدرا للعملات الصعبة، ويكون خيارا استراتيجيا فعالا لتنويع الاقتصاد الجزائري.

إشكالية البحث:

تبعا لما سبق، تتجلى معالم الإشكالية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

الى أي مدى يمكن ان يساهم قطاع السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات ؟

وللوقوف على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي السياحة وما مكانتها الدولية؟
2- ما أهمية السياحة في الإقتصاد الوطني؟
3- ما هي الإستراتيجية المتبعة لتنمية القطاع السياحي في الجزائر؟
4- هل الاستراتيجية للسياحة الجزائرية آفاق 2030 تعتبر عملية لتطوير القطاع السياحي؟

الفرضيات:

يتم الاعتماد في معالجة التساؤلات المطروحة على مستوى الإشكالية، على الفرضيات التالية:

- القطاع السياحي من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية واستجابة للتغيرات الاقتصادية
- تعد السياحة صناعة متكاملة بالغة الأهمية تؤثر على مجمل التغيرات الكلية للاقتصاد
- المخطط التوجيهي لافاق 2030 للسياحة تخطيط استراتيجي يعمل على تحقيق تنمية مستدامة لقطاع السياحة
- الاستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية هي السبيل الأمثل لتحقيق انتعاش سريع وللسياحة في الجزائر.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذه الدراسة من المكانة التي أصبحت صناعة السياحة في الاقتصاديات الدولية، ونطرح القطاع السياحي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول في الاقتصاد الجزائري في ظل الاستراتيجية الجديدة التي طرحتها الدولة لتنمية هذا القطاع وجعله أحد دعائم عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

أهداف البحث :

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى :

- الالمام بمختلف مفاهيم السياحة.
- ابراز المقومات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر و التي يمكن ان تجعل منها وجهة سياحية عالمية.
- ابراز اهمية القطاع السياحي في الجزائر و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية
- التعرف على مكانة السياحة الجزائرية ضمن الاقتصاد الوطني و تقييم اداء القطاع السياحي في ظل تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .

منهج البحث والأدوات المستخدمة.

- بصدد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها طبيعة الموضوع لأننا بصدد جمع وتلخيص و وصف بيانات وحقائق مرتبطة بالمتغيرات المدروسة، ومعالجتها بطريقة تحليلية دقيقة بالاعتماد على إحصائيات متعلقة بالاقتصاد الحقيقي متحصل عليها من مصادر رسمية وتقارير دولية، اعتمدت كأدوات للتحليل عبر الجداول والأشكال المختلفة.
- كذلك من بين الأدوات المستخدمة في الدراسة تم الاعتماد على الكتب، المجلات، المذكرات، الملتقيات، والمؤتمرات، إضافة إلى مواقع الانترنت الرسمية وكل ذلك بهدف الوصول لحصر دقيق لمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة.

هيكل البحث

تم عرض دراستنا المعنونة بـ"قطاع السياحة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية للفترة 2000-2018" في ثلاث فصول مترابطة، تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وإشكاليته، وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها، يليها آفاق للبحث، حيث يحاول كل فصل الإجابة على أحد التساؤلات الفرعية واختبار صحة أو خطا احد الفرضيات كالآتي:

الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري : تاريخ و تحليل

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة

الفصل الثاني: القطاع السياحي في الجزائر: تارخ و تحليل

المبحث الأول: ماهية السياحة

المبحث الثاني: اساسيات نظرية حول القطاع السياحي

الفصل الثالث: الفصل الثالث: قطاع السياحة كبديل استراتيجي للتنويع الاقتصادي

المبحث الاول: المناخ السياحي في الجزائر

المبحث الثاني: أهمية السياحة في تنويع الاقتصاد الوطني

صعوبات البحث.

لابد من الإشارة إلى صعوبات العمل التي بدورها تتعدد، نذكر منها:

- عدم توفر مراجع كافية تتناول موضوع التنويع الاقتصادي بشكل مباشر ومتخصص ينفذ إلى التفاصيل المهمة.

- تضارب الإحصائيات والأرقام نتيجة الاختلاف في مصادرها، للاقتصاد الوطني، الأرقام إما غير موجودة وإما متباعدة ومتضاربة.

ملخص:

يعتبر القطاع السياحي قطاع أساسي في بعض الدول و بديلا ناشئا في دول أخرى، فصناعة السياحة عرفت تطورا كبيرا على الصعيد الدولي سواء من ناحية السياح أو من خلال المداخيل الناتجة عنها.

حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تتوفر على مجموعة المقومات الطبيعية و الجغرافية، التاريخية و الاثرية الهامة، و من هذا المنطلق حرست على إعداد استراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، تهدف الى تنويع الاقتصاد الوطني و محاولة الرفع من نسبة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تهدف أيضا إلى ابراز التوجهات الاستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030، كمرجعية أساسية لترقية الاطار السياحي.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنويع الاقتصادي، مقومات سياحية، الاقتصاد الجزائري، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030.

Abstract:

The tourism sector Is a main sector in some contries and an alternative or emerging in other countries , the tourism industry faced a great development internationally in terms of both tourists or through the incomes resulting from the touristic investments. Algeria is one of the richest countries in way of natural sources, geographical ,and its historic and archaeological, and for this effect, its always anxious to develop strategies national for the development of the touristic sector which aim at activating the performance of the sector of the tourism in the state economy , it also aims to highliyht the strategic direction of the guidetime for horizons of 2030 as a basic reference for the promotion of the tourism sector.

Key words:Tourism, Economic diversification toristicfactors , Algerian economy , the guideline plan for toutism adaptation.

الفصل الأول

الاقتصاد الجزائري

تاريخ و تحليل

تمهيد

لقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال مخططات تنموية عديدة، حيث كانت نسب تنفيذها تفاوته ونسب نجاحها تختلف من مخطط الى أخر، بسبب الإرادة السياسية الموجهة لكل مخطط، لان طبيعة كل مخطط تنموي يتم إعداده وفقا الانتقال من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي، وكذلك ارتفاع انخفاض أسعار النفط، إضافة الى ذلك تأثيرات متغيرات البيئة الدولية، لكن رغم المحددات والمعوقات يمكن الجزائر ومن خلال اقتراح حلول وخطط استراتيجيات مستقبلية سليمة جيدة إن تحقق تنمية ذاتية شاملة ومستدامة.

حيث إن تحول الجزائر من اقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق لم يكن بسهولة، بل لزم من ذلك إرادة سياسية حقيقية لتغير هذا المسار والقيام بإصلاحات اقتصادية السياسات الاقتصادية والقطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري، النظام ساد الجزائر لما يقارب ربع قرن تتطلب قرارات صعبه على جميع الأصعدة ومنها الصعيد الاجتماعي.

يتم التطرق من خلال هذا الفصل الى:

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

عرف تاريخ الاقتصاد الجزائري مراحل مختلفة تميزت في إصلاحات وتحولات عميقة، حيث اهتمت فيها الدولة الجزائرية بإنشاء البناءات التحتية والصناعات القاعدية خلال فتره السبعينات والسنوات الخمس الأولى من الثمانينات.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية المركزية 1967- 1979.

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، والرباعي الأول والثاني بالإضافة الى المرحلة التكميلية 1978- 1979.

الفرع الأول: المخطط الثلاثي 1967- 1969:

هو أول مخطط التنمية في الجزائر بعد الاستقلال، بدأت بت الدولة الجزائرية الفئة عهد التخطيط مرحلة جديدة في مناقشة قرارات التنمية للبلاد، ويمثل هذا التخطيط بالنسبة للدولة دمج العاملين وهما العامل المادي مع العامل البشري وذلك لتحقيق تقدم تطور اقتصادي واجتماعي.[1]

كان حجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو9.06 مليار دينار جزائري، أما تكاليف كان تقديرها هو19،58 مليار دج، ويمثل الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط استثمار المرخص به ماليا ما يعبر عنه بالاستثمارات الباقي انجازها وترتفع قيمته الى10.58 مليار من الدينارات.

ولقد كان توزيع تلك بين ثلاثة مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها هي (مليار دج) كما يلي[2]:

- الاستثمارات الإنتاجية مباشرة 6.79 موزعة على:
  - الزراعة 1.88؛
  - الصناعة 4.91؛
- الاستثمارات شبه إنتاجية 0.36 مليار دج.
- استثمارات غير الإنتاجية مباشرة 2.01 مليار دج موزعة على:
  - البنية التحتية الاقتصادية 0.28دج.
  - البنية التحتية الاجتماعية 1.73دج.

[1] محمد بلقاسم حسين بهلول سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،الجزء الأول،1999،ص 166.

[2] المرجع نفسه، ص168.

والهدف من مخطط الثلاثي نحو تحضير الوسائل المادية والبشرية المخططات المقبلة، حيث إن كان اهتمام كبير في هذه الفترة الى الهياكل القاعدية للصناعات و المحروقات.[1]

حيث أنشئت في هذه الفترة مركبات المحركات و الجراران في قسن طينة، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس، الصناعة النفطية بأرزي.[2]

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

يعكس هذا المخطط طبيعة التوجه المعلن عنه ضمن الإستراتيجية التنموية المحددة[3]، فكان اهتمام المخطط الرباعي الأول بالصناعات الثقيلة.

استهدف هذا المخطط تحقيق نمو سنوي يقدر ب 9% وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة الثلاثية سوى 11.081 مليار دينار جزائري. ولقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، والتي صبت اهتماماتها بالدرجة الأولى على التحفيف من حدة البطالة، في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع وهكذا اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع، استهدفت أساسا بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد الغير حديدية لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية، وكذا تطوير صناعه الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطوير القطاع الزراعي.[4]

حيث حدد المخطط الرباعي أهدافا طموحيا تتركز أهمها حول[5]:

- -تحقيق معدل نمو اقتصادي يقدر 9.%؛
- -تعميق الاستقلال اقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة؛
- تنويع التعامل مع الخارج والتخلص من الاعتماد على فرنسا، الاعتماد على المصادر المحلية في التموين والتمويل بصورة أساسية؛

[1] صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات النقود والأسواق المالية، جامعة بسكرة، ص101.

[2] مباركي كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، الجزائر، 2014-2015، ص124.

[3] وليد بشيشي ،دور السياحة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية الطبعة الأولى،2017،ص 187

[4] عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد الرابع، الجزائر، ص277.

[5] بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه، 2017-2018، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، ص141.

- توفير أدوات الضبط للاقتصاد الوطني وتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار المشاريع متكاملة بين القطاعات، ولذلك تم التركيز على الصناعات كونها تحرض على ظهور صناعات اخرى تلقائيا لمواد الأولية وسائل الإنتاج (استراتيجية نمو لا متوازن) وتمدها بالمواد الأولية ووسائل الإنتاج؛
- خلق علاقات إنتاج جديدة وذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية؛
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان دعم أسعار المواد الواسعة للاستهلاك ومراقبتها توجيه الاستهلاك العام والخاص.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

فهو عبارة عن إستثمار للمخطط السابق و محاولة تحقيق أهدافه، و يتميز بمبلغ الإستثمارات الكبير بسبب إرتفاع أسعار النفط، فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير، و انتقل إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن سنة 1963 الـ 63 مليون طن سنة 1979.

كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300الف طن إل 30مليون طن في نفس الفترة.

تتلخص أهم اتجاهات السياسة العامة للمخطط الرباعي الثاني في هذه المحاور الرئيسية :

تدعيم وتوسيع التغيرات الإجتماعية؛

تطوير القاعدة المادية للمجتمع؛

اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي؛

تطوير علاقات التعاون الإقتصادي بين دول العالم الثالث، نظرة اهتمت بوضع المخطط الرباعي الثاني في إطار شامل للنظام الإقتصادي و الإجتماعي الوطني والدولي.

حيث ركز المخطط الرباعي الثاني بشكل كبير على الجانب التصنيعي، وكانت سرعة الإنجاز قد ظهر ت في هذا النشاط الإستثماري أكثر من غيره، حيث أهتم كثيرا بالصناعات الثقيلة المعروفة بالصناعات المندمجة، على غرار المخططين السابقين وكان معدل انجازها متقدما بصفة عامة و عمل الرباعي الثاني على بعث الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية، في إطار نظام اللامركزية الذي أكد على تطبيقه، لكن هذه العملية الاستثمارية عرفت بعض التأخر، ومن الأسباب التي يرجع إليها هذا التأخر هي بدون شك التخلف الكبير الاستثمارات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، مرافق عامة وقطاع اقتصادي قوي انقطاع المنتج. كما تم الاهتمام في هذا المخطط بالصناعة و إكمال المشاريع المتبقية[1].

[1] محمد بلقاسم حسين بهلول، مرجع سبق ذكره ،ص10.

الجدول رقم (01) يوضح لنا المخططات التنموية المتخذة من 1967- 1977 والأهداف الرئيسية بشكل مختصر.

المخطط	الفترة	الأهداف الرئيسية للمخطط
المخطط الثلاثي	1969- 1976	برامج استثمارات موجهه خاصة لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء على الفوارق الجهوية
المخطط الرباعي الأول	1970- 1973	الشروع في تنفيذ برامج التصنيع وتأسيس التخطيط كتابة الدولة للتخطيط.
المخطط الرباعي الثاني	1974 - 1977	تصميم الموارد الطبيعية وتكييف النسيج الصناعي، وتكامل قطاعات الاقتصاد، تحسين تقنيات التخطيط وتنظيمها عن طريق تحديد الآجال وتنظيم المراحل

المصدر: محمد بلقاسم حسين بهلول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني،1999،ص12.

الفرع الرابع: المرحلة التكميلية (1978- 1979).

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، فقد تميزت هذه المرحلة برامج استثماريه تتصف ببعض الخصائص هي:

الحجم الكبير مع الاستثمارات الباقي انجازها من المخطط الرباعي الثاني.

تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة لتنمية.

اغلب البرامج التي اعبد تقييمها بسبب تغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية[1].

وعلى الرغم من المؤشرات الايجابية التي تم تحقيقها في هذه المرحلة إلا أن المؤسسة الاقتصادية الاشتراكية كانت تعاني العديد من المشاكل الداخلية نتيجة ضعف التنظيم التسجيل الاشتراكي فلم توضح طبيعة العلاقات بين مجلس العمال والإدارة وبرز على السطح نزاعات عمالية متنوعة وتعميق قوه الخلاف بين جماعات العمل ومركزية الدولة الذي حاولت السيطرة على عمليات اتخاذ القرارات، مما أدى الى الابتعاد عن الترشيد والفعالية على جميع المستويات الاداء

[1] المرجع السابق، ص334.

الفردي والجماعي وحتى المردود الاقتصادي ومنه تبنت الدولة مجموعه من الإجراءات آنذاك ضمن المخطط الخماسي (1980-1984).[1]

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال التنمية اللا مركزية 1980- 1989.

عرفت الجزائر مرحلة جديدة خلال الثمانينات وذلك بعد المرحلة التنمية المركزية التي تشمل المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول والثاني حيث تم التحول فيها من نظام التخطيط المركزي الى نظام التخطيط اللامركزية وذلك بسبب الاختلال العديدة التي شهد المرحلة السابقة.

الفرع الأول: المخططات تنموية المتخذة خلال فترة الثمانينات

شهدت هذه المرحلة انجاز مخططين تنمويين و هما مخطط الخماسي الأول (1980- 1984) المخطط الخماسي الثاني1985- 1989).

أولا- المخطط الخماسي الأول(1980- 1984):

لقد وضعت الجزائر مخططا خماسيا يمتد من سنة 1980 الى نهاية 1984.

تتضمن هذا المخطط توجهات صدرت على المؤتمر استثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980.

لقد كان أساس هذه التوجهات يرتكز على تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر فتره ما بين 19671978 من جهة، وأفاق عشريه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب، في شكل توصيات صادره عن دوره ديسمبر 1979 من جهة ثانية يذكر واضعو هذا المخطط انه يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجه اكبر من المخططات السابقة، انه يركز كثيرا على الاقتصاد في أداره الموارد النادرة، خصوصا رأس المال كما يركز على ضرورة التحسين إنتاج والإنتاجية ويسعى الى تحقيق التوازن القطاعي[2].

حيث تميزت هذه المرحلة باتساع كمية استثمارات المخطط الخماسي الأول لترتفع تكاليف برامجه الى560.5 مليار دج، وهذا المقدر إن يبلغ حجم انجاز هذه البرامج في نهاية سنة 1984 بمقدار 400.6 مليار دج.

ولقد كان توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية المخطط الخماسي الأول بين الاستثمارات المنتجة المباشرة قدرت 297.61 مليار دح منها 59.4 مليار دح لزراعة و 231.21 مليار دح لصناعة و 25 مليار دح لمقاولات الانجاز، وأيضا قدرت

[1] حربي سميرة، مهدية هامل، التوجه الأيديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات في التنمية والمجتمع، الجزائر، 2021، ص03.

[2] سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من اجل التنمية (1962-1989)،دار الكتاب الحديث،مصر،2013،ص 181.

الاستثمارات شبه المنتجة 46.2 مليار دح منها 23.8 مليار دح للنقل والمواصلات السلكية و اللاسلكية و 17.8 مليار دح للتخزين والتوزيع و 4.6 مليار دح للسياحة[1].

لقد حدد المخطط أهداف اخرى يمكن ذاكرها في ما يلي[2]:

- توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكيفيه مع تطور احتياجات العامة، وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة ؛
- بناء سوق وطنية داخلية نشطة و قادرة على تعزيز الاقتصاد بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة عن المرحلة السابقة؛
- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي، ومنه لا يمكن الاستقلال الاقتصادي لن يتقوى إلا بشرط تتحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)

يعتبر المخطط آن الخطة الخماسية الثانية قد شكلت مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية و الإجتماعية للبلاد. قد كانت هذه الخطة تستهدف توقيع وتنفيذ البرامج و الرغبة الى تدعيم الكفل بطموحات الأمة و تلبية متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية استقلالية الاختيارات الاقتصادية و الإجتماعية للبلاد لذلك و قد حددت لهذا المخطط حسب التوجهات العامة غايتان كان ينبغي بلوغها (2)

أ-تلبية الاحتياجات الأساسية السكان؛

ب-مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الاستثمارات؛

ج-المحافظة على الاستقلال الاقتصادي استقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

تمثلت الأهداف الرئيسية للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989في:

- استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج و بمعدل نمو استثماري هو 7.3% في العام؛
- تشغيل 946000 عامل جديد بمتوسط سنوي هو 189200 مناصب شغل جديدة وبنسبة نمو سنوي تقدر ب 4.6%[3].

[1] محمد بلقاسم حسين بهلول، مرجع سبق ذكره ،ص ص10، 11.

[2] عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط(1962-1982) ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982،ص 82

[3] وليد بشيشي ،دور السياحة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية الطبعة الأولى،2017،ص 187.

- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الإجمالي هو 6.6%؛
- رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5.9%سنويا.

وما يمكن ملاحظته على هذا المخطط أنه اخذ على عاتقه انشغالين رئيسين هما:

أ-نمو ديمغرافي مضطرب صاحبة ظهور حاجات إجماعي جديدة وقد تزامن هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع ظروف اقتصادية عالمية ومحلية صعبة جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية مما أدى الى العجز في تمويل المشاريع المدرجة ضمن المخطط، بالإضافة الى عدم الوفاء بالطلب الاجتماعي وهو ما أدى الى انفجار الجبهة الاجتماعية في الخامس من أكتوبر 1988 ؛

ب- كم استهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة جهاز الإنتاج، بهدف تحقيق مستوى استثمار يقدر 550دج، في التوازنات المالية الخارجية لتحقيق مبدأ استقلال خيارات والسياسات الاقتصادية.[1]

الفرع الثاني: الاصلاحات الاقتصادية الأولية خلال الثمانينات.

يعد الإصلاح من بين مسائل الهامة التي تسعى الدول الى إدراكها يعتبر من بين أهم مؤشرات التطور الاقتصادي ويعكس رفاهية المجتمع وازدهاره، ولا يمكن تصور عمليه التنمية الاقتصادية بعيدا عن الإصلاح الاقتصادي.

أولا: مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادية:

هي حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينه تعاني من اختلال التوازن الداخلي التوازن الخارجي وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، و التي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تصب في إعادة توازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة.

اعتمدت هذه الإصلاحات مجموعة من العناصر واعتبرنها كمبادئ أساسية لإنجاح عملياتها و تحقيق الأهداف المنتظرة منها ويمكن حصرها في ما يلي([2]):

[1] عامر هني، مرجع سبق ذكره، ص ص218-219.

[2] .اسمهان خزاز دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير،2011-2012،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة جامعة سطيف،ص15.

احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 93 .

- الاعتماد على الذات: إن التنمية الناجحة هي التي تعتمد على الذات عوض عن التنمية التي تعتمد على الجهود الخارجية و نجاحها مرهون بالإنسان الذي هو عماد هذه التنمية.
- التركيز على الأسس الحقيقية التنمية.

إن هذه الإصلاحات ترمي الى مراجعة تركيز جهود المجتمع على تشييد شواهد ومعالم كما يظن بأنها حضارية، لان إقامة مثل هذه المظاهر غالبا ما يكون على حساب أمور كثيرة لها أولوية في تنمية المجتمع.

ثانيا: خصائص الاصطلاح الاقتصادي:

تندرج في سياسة الإصلاح حزمة من الأدوات تتفرع عنها مجموعة من العناصر التي تتصل بالتخفيف من القيود الحكومية على الاستثمار الخاص خوصصة مؤسسات القطاع العام وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي للسلع التنموية وتهيئه المناخ العام لاستثمار، وتعديل وتغيير التشريعات...

لا تقتصر سياسة الإصلاح الاقتصادي على قطاع دون سواه بالإمكان استخدام مجموعة من الادوات والعناصر لإصلاح القطاع العام و استخدام مزيج من مجموعة اخرى لإصلاح القطاع الخاص ويمكن ان تستخدم مجموعة اخرى من سياسات الإصلاح من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.

يعتمد الإصلاح الاقتصادي على معايير السوق فالدولة لن تتطفل على النشاط الاقتصاد و السكان أحيانا لا تقوى على التحكم الكامل بالمتغيرات الاقتصادية، ومن هذا المنطلق تتردد بعض الدول في الأقدام على الإصلاح الاقتصادي تحسبا لخروج المتغيرات الاقتصادية عن نطاق السيطرة.([1]).

-غياب نموذج التنمية في مرحله الثمانينات، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض للاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كليا عن المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط و تقلص سوق المديونية الخارجية.

-الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال الى الخارج.

-فشل نمط التنمية وزيادة حدة البطالة والعجز في نقل تكنولوجيا وهجرة الادمغة.

إصلاح أدوات التأطير الاقتصادي :تتمثل هذه الإجراءات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في [2]:

- إصلاح سياسية التخطيط؛
- إصلاح النظام الجبائي؛

[1] ناصري راضية، تقييم سياسة الخوصصة لمؤسسات العمومية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير 2008-2009،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تسيير تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر، ص 5.

[2] احمد هني ،مرجع سبق ذكره ،ص53.

- إصلاح القرض البنكي؛
- إصلاح نضام الأسعار؛
- إصلاح سياسة التجارة الخارجية؛

ثالثا: استقلالية المؤسسات العمومية لاقتصادية:

في بداية الثمانينيات ظهرت فكر إعادة الهيكلة العضوية و المالية نظرا لعدم قدرة المدراء على تسيير المؤسسات، وذلك لضخامتها وكثرة نشاطها ووظائفها فتقرر اللجوء الى التجزئة وتقسيم المؤسسات وتوزيعها جهويا بالإضافة الى التطهير المالية للحد من العمل بأساليب الماضي المضرة .

- وتعتبر مرحلة استقلالية المؤسسة الاقتصادية من أهم المراحل التي أقدمت عليها الدولة في أطار التوجه نحو الاقتصاد الحر بغية تكريس انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي ،وجاءت هذه المرحلة بعد عملية إعادة الهيكلة التي أتت في الثمانينيات ،وتعد كخطوة أولى للدخول الى اقتصاد السوق و إعادة المؤسسة الاقتصادية للدخول في الخوصصة[1].

وقد لاحظ الإصلاح خطوة أخرى نحو الأمام سنة 1988 عندما قابلت السلطات الجزائرية بوضع جديد للقطاع العام (قانون استقلالية المؤسسات رقم 01-02)، تحولت بموجبه المؤسسات من مؤسسات اشتراكية المؤسسات اقتصادية عمومية ذات أشكال قانوني مختلفة تخضع لحكم القانون وقد منح القانون رقم 01-88 المؤسسات الاقتصادية العمومية صلاحيات واسعة في مجال اتخاذ القرار يذكر منها ما يلي:

- حرية اختيار الشكل التنظيمي المناسب وأسعار منتجاتها وقوانين توزيع هذه المنتجات[2] .
- تحديد أنظمة الأجور و تعويض الموظفين عن طريق العقود الجماعية .
- منع تدخل أي هيئة رسمية او غير رسمية في تسييرها ماعدا الحالات التي نص عليها القانون التجاري الجزائري أو القانون رقم01-88.
- الاعتراف بحق المؤسسات في اختيار أساليب التمويل التي تتماشى مع مصالحها.

رابعا: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية :

برزت فكرة إعادة الهيكلة خلال المخطط الخماسي الأول ،حيث تمت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية على مرحلتين ،مرحلة إعادة الهيكلة العضوية ،ثم إعادة الهيكلة المالية ،لإعطاء نفس جديد للمؤسسات لإنعاش النمو الاقتصادي للبلاد و القضاء على السلبيات التي ظهرت مرافقة لضعف التسيير داخل المؤسسات[3]

وتقوم إعادة الهيكلة على ركيزتين هامتين:

- إعادة هيكلة المؤسسات ؛
- الخوصصة.

---

[1] بن صالح بعدي عيسى ،ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية " ، مجلة الباحث ،عدد 03، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2004،ص09.

[2] سوامس رضوان ،"العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية اجبارية في الجزائر ،الملتقى حول المؤسسة لاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ،جامعة عنابة 23/22 أفريل 2003 ،ص01.

[3] الطيب داودي، تقييم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية ،مجلة المفكر ،العدد الثالث ،الجزائر ،ص134.

1- فيما يخص إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية و الصناعية خاصة ،فهي تمس أساس المؤسسات الإستراتيجية، والتي يمكن القيام بتعديلات معينة على نشاطها ووسائلها المادية والمالية و البشرية و غيرها ،بحيث تحقق الفعالية والكفاءة من اجل تحقيق الربح و القدرة عل المنافسة ،وذلك من خلال إتباع برنامج تعديل هيكلي في المؤسسة حيث تلتزم هذه الأخيرة بخطة متوسطة الأجل عن طريق عقد نجاعة بين الجهات المعنية كالبنك مثلا او الوزارة الوصية .

2- بينما عملية الخوصصة فهي تمس المؤسسات التي تتصف بوضعية مادية سيئة او سلبية ،هذه المؤسسات أبرزت مشاكل كبيرة و عويصة ،لذا قررت الدولة التخلي عنها للقطاع الخاص حيث اعتبرتها مؤسسات غير إستراتيجية أي لا تتعلق بمجال يمس سيادتها الخاصة[1].

المطلب الثالث: مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من اقتصاد اشتراكي نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على مبادئ واسس اقتصاد السوق بعد 1986 التي أوضحت هشاشة التوازنات الكلية منها معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم و ارتفاع حجم البطالة ،كل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية الى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف الى إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير، ولجأت الى صندوق النقد الدولي بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ في البداية شكل اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة عام يليه اتفاق لمدة ثلاثة أعوام ابتداء من 1995 يعرف ببرنامج التعديل الهيكلي او برنامج تسهيل التمويل الموسع[2]

- حيث اشترط صندوق النقد الدولي تطبيق برنامج للاستقرار كاتفاق مسبق برنامج التعديل الهيكلي[3]:

1- الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994- مارس1995) :

وذلك في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية حيث نص من الناحية الاجتماعية على تثبيت كتلة الأجور في التوظيف العمومي في مستوى منخفض، وزيادة تقرير أسعار المنتجات ورفع الدعم ،الامر الذي نتج عنه ما يلي:

- الاستمرار في تحرير الأسعار
- اصلاح المالية العامة و الميزانية .
- اصلاح السياسة النقدي و المالية.
- تحرير التجارة الخارجية .

[1] ناصر داودي وآخرون ،مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية حالة البنوك، دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2003،ص،ص،97-98.

[2] شرفاوي عائشة ،"السياسة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية ،أطروحة دكتوراه 2014-2015 ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص تسيير ،جامعة الجزائر، ص124.

[3] وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره ،ص407.

2- التعديل الهيكلي(22 ماي 1995-21ماي1998)

ان برنامج التعديل الهيكلي جاء ضمن بنود برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الممتد من (1991/04/01 الى 1995/03/31) ، و اتفاق أخر متوسط المدى الذي يغطي الفترة من 1995/03/31 الى 1998/04/03 ،وكذا على المدى الطويل[1].

حيث يهدف برنامج التعديل الهيكلي أساسا للقضاء على الاختلالات في التوازنات الداخلية و الخارجية ، ويمر برنامج التعديل الهيكلي على مرحلتين:

أ- المرحلة الأولى :

يتم فيها تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يدوم من سنة الى 18 شهرا ،ويتم التمويل من خلاله بواسطة عقد التأكد، تهدف هذه المرحلة الى :

1- تطهير الاقتصاد الوطني في المدى القصير من الاختلالات الموجودة؛

2- وضع أسس تحقق التوازنات الكلية؛

ب- المرحلة الثانية :

فتتمثل في مباشرة التعديل الهيكلي ،و الذي يدوم على أكثر من 05 سنوات (من02 الى 05 سنوات) ،حيث يتم التمويل من خلاله في اطار ميكانزيم موسع للقرض لتدعيم برامج متوسطة الآجال.

تهدف هذه المرحلة الى تحقيق الإنعاش الاقتصادي وجعله ينمو بوتيرة تقدر 05% خلال فترة تطبيق البرنامج [2].

إجراءات برنامج التعديل الهيكلي:

قامت الجزائر بجملة من الإجراءات تمثلت أهمها فيما يلي:

أ- السياسية المالية :

بالنسبة للسياسة كانت كما يلي :

1- ادخال تحسينات على النظام الجبائي، وذلك بإلغاء و الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة و توسيع الوعاء الضريبي، بالإضافة الى التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و الغاء الإعفاءات منها؛

2- الغاء الالتزام القائم بين الجهاز المصرفي و الخزينة العمومية فيما يخص تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية؛

[1] مني بن شهرة سياسية الإصلاحات لاقتصادية في الجزائر و المؤسسات المالية الولية ،د ط ،الجزائر 2006،ص126.

[2] ناصر دادي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص100.

3- إقامة سوق مالية؛

4- عادة هيكلة صندوق التوفير و الاحتياط وجعله بنكا خاصا بالسكن.

ب- السياسة النقدية:

تمثلت إجراءاتها فيما يلي:

1- الوصول الى تحقيق معدل فائدة حقيقي موجب؛

2- تطوير سوق نقدي و ادخال أسلوب البيع العلني لقروض بنك الجزائر؛

3- استعمال أسلوب السوق المفتوحة ،في هذه السوق و البيع العلني لسندات الخزينة؛

4- تخفيض العلمة الوطنية "الدينار"؛

5- تقليص الكتلة النقدية؛

ج-السياسة السعرية :

تتمثل في الإجراءات المتخذة فيما يلي:

1- اصلاح نظام التسيير برفع الدعم عن الموارد الغذائية والطاقوية وإلغاء الهوامش الربحية للمواد الواسعة الاستهلاك[1]؛

2- إعادة دور الأسعار حسب العرض و الطلب كما لدى FMI؛

3- العمل على تخفيض التضخم.

<u>الإصلاحات الهيكلية :</u>

1- تصفية المؤسسات المفلسة خاصة المحلية منها (88 مؤسسة)؛

2- مواصلة عملية إعادة الهيكلة المالية لمؤسسات بغية تحقيق استقلاليتها و إعادة هيكلة 23 مؤسسة عمومية اقتصادية؛

3- المصادقة على قانون الخوصصة والعمل على تجسيده؛

4- وضع نظام الأجور متكافئ في المؤسسة العمومية الاقتصادية؛

5- العمل على حل إشكالية ملكية العقار الفلاحي ورفع مستوى الإنتاج للفلاح.

[1] مرجع سبق ذكره ،ص،101-102

التوازنات الخارجية :

تتمثل إجراءاتها في :

ارتفاع في الواردات و الصادرات خارج المحروقات بنسبة 05% و 9.1% سنة 1994 و1995 على التوالي؛

تحسين الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات واحتياطات الصرف ،كما اتخذت إجراءات في مجال السكن مثل رفع الإيجار بمعدل 10% بصورة تدريجية حتى يكون مع التكاليف الاقتصادية الحقيقية[1].

ما اهم المحاور الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي فيما يلي:

- تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة :

لقد بلغ العجز الموازي 13.7% من الناتج المحلي لعام 1988 مما استوجب مجموعة من الإجراءات الفعالة تدخل من إصلاح المنظومة المالية تمثلت في إدخال إصلاح للنظام الضريبي ،و ترشيد الانفاق العام بتخفيض الدعم على بعض السلع لينخفض العجز في الميزانية من 100.6 مليار دينار سنة 1993 الى فائض قدره 66.2% مليار دينار سنة 1997.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :

ويتم ذلك بتحرير التجارة الخارجية و الاتجاه بالصناعة للتصدير مع تخفيض قيمة الدينار وفتح البنوك لرأسمال الأجنبي كأهم سمات برامج التعديل الهيكلي.

- دعم اقتصاد السوق:

من خلال ترقية ودعم اقتصاد السوق من خلال ترقية القطاع الخاص و اصلاح القطاع العام لزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال برامج عملية الخوصصة في 1996 وخصص للمؤسسات العمومية المحلية في مجال الخدمات ،وقد استفادت حوالي 274 مؤسسة من هذا البرنامج ،إلا ان حصيلة الخصخصة بها كانت منخفضة حيث ببلغ حوالي 1.6 مليار دولار و هي اقل مقارنة بدول المغرب العربي ،اذا احتملت المغرب المرتبة الأولى بحوالي 11 مليار دولار وتونس المرتبة الثانية بـ 6.2 مليار دولار طبقا لبيانات البنك الدولي خلال فترة 1980-2007.

المبحث الثاني :الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

- اتخذت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاقتصادي الاشتراكي المبني على أسلوب التخطيط منهجا إيديولوجيا من اجل بناء نفسها خاصة بعدما أصابها من جراء الحرب المدمرة لعدة سنوات ،حيث جرى اعتبار أن التنمية الاقتصادية للبلاد

[1] شرف اويعائشة ،مرجع سبق ذكره ،ص125.

موفقة على التخطيط ،لكن هذا النظام الذي دام أكثر من عشرين سنة اتسم بقراراته المركزية وإجراءاته المعقدة والبطيئة و التي كانت معرقلا للأنشطة الاقتصادية .

حيث باشرت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام ،بهدف تحفيز النمو ،وفي هذا الإطار فقد تم اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي خلال 2001-2014 ،وكذلك ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدمية .

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في إنتاج سياسة ميزانية مالية (توسعية) لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها(في الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، ذلك عبر برامج الاستشارات العمومية المنفذة و الممتدة على طول الفترة من 2001 الى 2014).

أولا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) اثر مخطط الإنعاش الاقتصادي في أفريل2001،حيث بلغت قيمته 525 مليار دولار ،أي ما يعادل 7 ملايير دولار ،واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا ، و ذلك بالنظر الى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره و الذي قدر ب 11.9 مليار دولار[1].

الجدول رقم (02): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(201-2004).

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: وليد بشيشي، دور السياحة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية الطبعة الأولى،2017،ص 198.

[1] وليد بشيشي ، مرجع سبق ذكره ، ص410.

وقد خصصت النسب الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و202 بما يقدر بـ 5.4 مليار دج و 185.9 مليار دج على التوالي ،وهذا في إطار السعي الى استغلال لانفراج ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطوير النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي:

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسية حددت فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- تهيئة النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل ؛
- تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات لاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية لسان فيما يخص التنمية البشرية؛
- دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية وتقوية و تطوير الخدمات العمومية ؛
- تحسين ظروف معيشية السكان (السكن ،التربية و التعليم ، التعليم العالي، الصحة نتحسن وسائل وخدمات الإدارة العمومية)[1].
- دعم النشاطات الإنتاجية وذلك من خلال الفلاحة حيث يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،ويتمحور حول البرامج (PNDA) المرتبطة بـ:
- تكثيف الإنتاج الفلاحي شاملة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية؛
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص؛
- إعادة تحويل حماية الأحواض المنحدرة و المصبات و توسيع مناصب الشغل الريفي ؛
- حماية الأنظمة البيئية الرعوية و تحسين العرض العلني[2]؛
- مكافحة الفقر و التهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65 مليار دج.

الصيد و الموارد المائية:

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، التصليح والصيانة البحرية ...الخ) وآخر (التكييف، التقييم، التبريد، النقل ...الخ) للأنشطة الإنتاجية، حيث ان انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية و هيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 و بواسطة آليات أخرى مناسبة.

[1] راضية اسمهان خزار، مرجع سبق ذكره ،ص144.

[2] زهير حمبلي،"دور الدولة في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير 2010-2011،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالي و النقدية، جامعة أم البواقي نص148.

الفرع الثالث: وسائل سياسية الإنعاش

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا:

أ- سياسة الإنعاش بواسطة الطلب:

تطبيق هذه السياسة عن طريق استخدام واحدة او اكثر من الوسائل التالية :

التحولات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة ، مساعدات اجتماعية مختلفة .....) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع. و غيرها ن أنواع التحويلات و التي تعتبر زيادة مباشرة او غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيز للطلب، وبما أنها تهدف الى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تندرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل و تنخفض بانخفاضه).

الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي و الاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

مشروعات الإشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، الى ان يتمكن الاقتصاد من الإنعاش و توفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

تخفيض الضرائب الذي يؤدي الى زيادة دخول الأفراد ومن ثم حفز الاستهلاك و تحريك عجلة الاقتصاد إنعاشه.

ب- سياسة لإنعاش بواسطة العرض :

تهدف هذه السياسة عموما الى جعل إنتاج السلع و الخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة و أكثر جاذبية ،وتدخل الدولة يكون في الغالب بواسطة وسيلتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع الاستثمار الخاص.

- القيام باستثمارات عمومية تهدف الى تسهيل عمل المؤسسات و تشجيعها على الاستثمار و توسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل و الاتصالات، أو برامج التكوين المهني و الجامعي وبرامج البحث و تطوير التكنولوجيات الجديدة[1].

[1] صابة مختار، "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البنية و المكونات"، مقالة منشورة في الموقع: http://journals.lagh-univ، بتاريخ 2020/06/16 على الساعة 22:00

الفرع الثالث: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

1- تحسين ظروف الحياة :

حيث تم تسجيل حوالي 6929 مشروع وتم توزيعها على مختلف القطاعات التالية:

فيما يخص السكن و التهيئة العمرانية تم بناء حوالي 49000 مسكن وتم انجاز حوالي 81 مسكن في 2004 مقابل 74 الف مسكن في 2003، كذلك تم تأهيل حوالي 1552 مؤسسة اجتماعية ،كذلك تم انجاز حوالي 5500 كلم شبكة مياه للشرب، وتزويد 273130 بيت بالغاز، و76613 بيت ريفي بالكهرباء و إعادة ترميم أغلبية المراكز البريدية واستحداث 145 وكالة بريدية و32 مصلحة تحصيل الضرائب.

- ومن أجل تطوير شبكة الطرقات و السكك الحديدية تم تسجيل حوالي 1808 مشروعا متعلقا بالأشغال العمومية و6 مشاريع تخص شبكة السكك الحديدية .

2- الأنشطة الإنتاجية :

فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تضمن تسجيل 1668 مشروعا تخص الزراعة والصيد البحري معا، كما تضمن تسجيل 59 مشروعا تخص الصناعة، حيث خمس البرنامج دعم هذه الأنشطة غلافا ماليا قدر بـ 79.5 مليار دينار جزائري وجهت لقطاعين اثنين هما الفلاحة والصيد البحري.

3- التنمية المحلية و البشرية :

أولى البرنامج عناية خاصة بالتنمية المحلية و البشرية كواحد من أهم جوانب وشروط بعث ودعم النمو الاقتصادي، وهو ما يعبر عنه الغلاف المالي و الذي قدر بـ: 113 مليار دينار جزائري ويشمل ما يلي:

- يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

- انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازن للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

4- التنمية لمحلية البشرية:

أولى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي اهتماما خاصا بتنمية الموارد البشرية، حيث خصص لها غلاف ماليا قدر بـ90.3 مليار دينار جزائري ،وقد تم اختيار المشاريع المعنية في هذا الإطار بناءا على تثمين الإمكانيات والطاقات الموجودة او القائمة كالهياكل الصحية و التعليمية .

لم يقال ان هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة، الخفية و الجلية المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا انه من شان هذا البرنامج أن يخفف من انعكاسات الأزمة العميقة و يخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة[1]

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009):

يعد البرنامج الثاني ضمن السياسة التنموية الجديدة للبلاد و القائمة على التوسع و الإنفاق[2].

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

- بعد الانتهاء من تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ،قامت السلطات العمومية بإطلاق برنامج ثاني لدعم النمو الاقتصادي وهو البرنامج الخماسي (2005-2009) و الذي لا يختلف كثيرا من حيث المحتوى و الأهداف التي يصير الى تحقيقها عن البرامج الأول، لكن الاختلاف الكبير يظهر من حيث المبلغ المخصص.

وخصص للبرنامج التكميلي مبلغ قدره 4202.7 مليار دينار جزائري موزعا على خمسة برامج فرعية هي[3]:

برنامج تحسين ظروف معيشية السكان الذي خصص له 1908.5 مليار دينار وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.1 مليار دينار. برنامج خاص بدعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337.2 مليار دينار ،برنامج تطوير لخدمة العمومية مخصصا له 203.9 مليار دينار ، واخر البرامج برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال بمبلغ 50 مليار دينار ، وتضمن كل هذه البرامج العديدة من القطاعات تظهر لنا من خلال الجدول أسفله من المبالغ المالية المخصصة لها بشكل دقيق[4].

الفرع الثاني :أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها :

استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شانها أن تتم قانون الاستثمار ،وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي.

---

[1] بوجمعة بلال ،" تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في الجزائر من وجهة الطرح الكيني(دراسة قياسية للفترة 2001-2010)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر ، 2014،ص38.

[2] زرمان كريم : التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 ،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد السابع.

[3] - وليد بشيشي ،مرجع سبق ذكره ،ص417.

[4] سليمان محمد ،بايزيد على ،"دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي و التنمية المستدامة بالجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2019)، مجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد الثالث، أفريل 2015،الجزائر، ص ص،37-38.

الجدول رقم(03): يوضح توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) على القطاعات.

برنامج (مليارديار)	القطاع (مليار دج)	البرنامج (مليار دج)	القطاع (مليار دج)
برنامج تحسين ظروف السكان (1.908.5)	السكن(555)	برنامج تطوير المنشآت الأساسية (1.703.1)	النقل (700)
	الجامعة(141)		الاشغال العمومية (600)
	العربية الوطنية (200)		المياه" السدود والتحولات"(393"
	التكوين المهني(58.5)		تهيئة الإقليم (10.15)
	الصحة العمومية (85)	برنامج دعم التنمية الاقتصادية (337.2)	الفلاحة و التنمية الريفية (300)
	تزويد السكان بالماء (127)		الصناعة (13.5)
	الشباب و الرياضة (60)		الصيد البحري(12)
	الثقافة (16)		ترقية الاستثمار (4.5)
	إيصال الكهرباء و الغاز(65)		السياحة (3.2)
	التضامن الوطني(95)		المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية (4)
	تطوير لإذاعة و التلفزيون(191)		
	انشاء منشاة للعيادة (10)		
	تهيئة الإقليم (26.4)	برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (203.9)	العدالة (34)
	برنامج بلدية للتنمية (200)		الداخلية (64)
	تنمية مناطق الجنوب(100)		المالية (65)
	تنمية مناطق الهضاب العليا (150)		التجارة (02)
			البريد و التكنولوجيا الجدية للإعلام و الاتصال (16.3)
			قطاعات الدولة الأخرى(22.6)
		برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020، الجزائر، ص44.

- مواصلة تطبيق الادة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي المصرفي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية ؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة والمنافسة المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة[1].

الفرع الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا و تجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

- استثمار اجمالي بحوالي 46 مليار دولار (أي 3700 مليار دينار)، منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2350 مليار دينار) من الانفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس (بنسبة 6.8% في سنة 2003).
- تراجع البطالة أكثر 29% الى 24%.
- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700000 مسكن حيث أن برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) حقق نتائج سلبية تتمثل في ما يلي:[2]
- غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية ؛
- تبذير الموارد المالية مما اثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي؛
- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية و المشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية .

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

يعتبر البرنامج الخماسي (2010-2014) برنامجا مكملا للبرنامج السابق (2005-2009)، وذلك بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2011 في دخل البرنامج الثالث حيز التنفيذ و يعني أساسا بالاستثمار في الموارد البشرية .

[1] هدى بن محمد ،عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ،مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020، الجزائر، ص44.

[2] عيوعمار، عبوى هدى،" الحكم الراشد وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر واقع وتحديات"، الملتقى الدولي حول التحولات السياسة و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع تحديات ،جامعة شلف ،ب، ت،ص08.

الفرع الأول: مضمون برنامج التنمية الخماسي

ان المبلغ المخصص لهذا البرنامج قدر بـ 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنها تم تقسيم هذا البرنامج الى ثلاث برامج فرعية مقسمة بدورها الى عدة قطاعات ،فكان البرنامج الفرعي الأول يخص تحسين الظروف المعيشية للسكان و بلغت نسبة حصته من المبلغ الإجمالي للبرنامج 45.42% ،و تعلق البرنامج الفرعي الثاني بتطوير الهياكل القاعدية بحصة نسبتها 38.52% من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ،في حين استحوذ البرنامج الفرعي الثالث الخاص بدعم التنمية الاقتصادية على مبلغ يمثل ما نسبته 16.08 % من اجمالي مبلغ البرنامج[1].

جدول رقم04 : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.

البرنامج	المبالغ المخصصة لبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي برنامج
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	%45.42
-السكن.	3700	
-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
-الصحة.	619	
-تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية.	1800	
-باقي القطاعات	1886	
2-برنامج دعم تطوير الهياكل القاعدية.		%38.52
-قطاع الأشغال العمومية والنقل.	5900	
-قطاع المياه	200	
-قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3-برنامج دعم التنمية الإقتصادية	3500	%16.05
-الفلاحة و التنمية الريفية.	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
-دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.	500	

المصدر:وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره،ص201.

[1] سليماني محمد، بايزيد علي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 39، 40.

يوضح الجدول السابق مواصلة الجزائر جهودها الرامية لدعم و تحسين ظروف معيشة السكان ، وذلك بتسطير برامج عديدة ذات صلة بتراكم رأس المال للبشري ،تحسين نوعيته ،اذا تم تخصيص أكثر من 9903 مليار دج (أي ما نسبته 45.42%) من ميزانية المخطط لهذا القطاع.

وقطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية :يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دينار جزائري ،بنسبة 38.52% من اجمالي البرنامج ،حيث قطاعات الصناعة و الفلاحة ،الصيد البحري و التشغيل استفادت من 3500 مليار دينار جزائري ما يمثل نسبة 16.05% من اجمالي البرنامج.

هو ما يمكن القول ان التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر بعكس رغبة الحكومة في استهداف اهم القطاعات التي تؤثر بصفة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

الفرع الثاني :أهداف برنامج التنمية الخماسي

أهداف برنامج التنمية الخماسي اتخذت طابعا استراتيجيا ،وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج الممتد من 2010 الى غاية 2014 ،تمثلت هذه الأهداف فيما يلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي، تعزيز تماسك الأمة حول شخصيتها الوطنيتين؛
- مكافحة البطالة من خلال استحداث03 ملايين منصب شغل جديد؛
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق ؛
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم للبحث العلمي و تعميم التعليم عمال التكنولوجيا المعلومات و للاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم و في المرافق العمومية ؛
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لانعاش الصناعة الوطنية و تطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة ،وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن و إعادة الاعتبار للنسيج العمرانية تطويرا ترقية العقارية و الأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- تحسين مناخ الاستثمار و اتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، و ترقية الصادرات خارجة المحروقات؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية ؛
- تثمين القدرات السياحية و الصناعة التقليدية.

خلاصة الفصل :

إن الجهود التنموية التي بذلتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال كانت جد معتبرة ، الا انه رغم ما حققته الحكومة الجزائرية من انجازات مقبولة في عملية التنمية إلا انه غير كافية ،خاصة مع البحبوحة المالية المحققة فترة سابقة، فقد كان بإمكانها تحقيق مستويات أعلى من التنمية الشاملة ، مما يساهم ذلك بشكل كبير في تحقيق جودة الخدمة العمومية ،لولا مواجهتها للعديد من المعوقات كالأزمات الاقتصادية الأمنية و السياسية ،و تفشي معضلة الفساد وغيرها من المعوقات.

الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للسياحة

تمهيد:

ارتبطت السياحة بوجود الإنسان و تحركاته عبر الزمن،فكانت بدائية و بسيطة سواء في مظاهرها و دوافعها،ثم تطورت مع تطور المجتمعات لتصبح السياحة في الوقت الحاضر ركيزة هامة إقتصاديا وعالميا نظرا لتشابك و التداخل بين القطاع السياحي و قطاعات الاقتصاد مما يجعلها عملا مساعدا لعملية التنمية الاقتصادية .

من خلال ما سبق ذكره سوف يتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:ماهية السياحة.

المبحث الثاني:أهمية السياحة وأنواعها أركانها.

المبحث الثالث:دوافع السياحة و أثارها لأهم المنظمات.

المبحث الأول:ماهية السياحة

سنتناول في هذا المبحث ماهية السياحة وذلك من خلال التعرف على أهم مراحل نشأة السياحة و تطورهاو عرض مجموعة من المفاهيم الأساسية للسياحة و السائح، وكذلك أهم خصائص السياحة.

المطلب الأول: نشأة السياحة ومراحلها.

لقد تطورت السياحة و معناها مع تطور المجتمعات حيث أن السياحة تعتبر ظاهرة إنسانية و اجتماعيه واسعة لازمت الإنسان منذ أن خلقه الله على وجه الأرض،وأخذت هذه الظاهرة في التطور الى أن وصلت إلى ماهية عليه الآن،وعليه يمكن إبراز أهم مراحل تطور السياحة كمايلي: (1)

1-مرحلة العصور القدية:مكانها الزماني يبدأ منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض حتى 1840 حيث ان عزيزة التنقل و الترحال كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا إلى تحسين ظروف المعيشة من أجل حياة أفضل (2.)ومن أبرز مظاهر استخدام الدواب في التنقل و السفن الشراعية وكان التنقل بهدف التجارة،الانتقال بهدف زيارة الأماكن المقدسة مثل مكة المكرمة وبيت لحم وانتقال أبناء الملوك للتعليم في المراكز الدينية في لندن واوروبا وكذلك انتقال أبناء الأغنياء للتمتع بالطبيعة و المصايف و المشاتي والبحار و الشلالات وزيارة عجائب الدنيا مثل منارة الاسكندرية وتمثال رودس الكبير،ومعبد تيموس ومقبرة موزوليس. (3)

ومن أبرز الرحلات السياحية في تلك الفترة كانت في بلاد الإغريق عندما كانت تعد جماعات من اليونانيين وبعض سكان الأقاليم الأوروبية الى منطق جبل اولومبيا لمشاهدة الأولمبياد التي شرع في تنظيمها عام 776 ق.م ويعد الفينيقيون من أشهر الشعوب التي اتسمت بحب المخاطرة والاهتمام بالترحال البحري.(4)

وتنقسم هذه المرحلة الى:

-العصور البدائية الأولى: وتمتد من قبل التاريخ الى ظهور الحضارات.

-العصور القديمة: في مصر والرافدين وتبدأ من نشأة حضارات وادي النيل و الرافدين 5000 ق.م،وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية وأهم مايميز هذا العصر ظهور الجيوش و الأديان و الأنظمة و القوانين و ظهور دوافع جديدة مثل: (5)

-الدافع المادي (التجاري).

---

[1] ماهر عبد لخالق السيسي،مبادئ السياحة دار زهران للنشر والتوزيع،ط1،عمان،2013،ص112

[2] ماهر عبد العزيز،صناعة السياحة،دار زهران للنشر والتوزيع،الأردن،2007،ص14.

[3] مرزوق عايد القعيد و آخرون،مبادئ السياحة دار إثراء للنشر و التوزيع،الأردن،ط2010،1،ص10.

[4] خالد كواش،السياحة مفهومها،أركانها،أنواعها، دار التنوير،الجزائر،2007،ص11.

[5] مرزوق عايد القعيد وآخرون،مرجع سابق،ص10.

-دافع حب الاستطلاع.

-دافع المتعة.

ففي ظل خصائص هذا العصر التي غابت مفاهيم التنظيم،الحدود،الملكية،والبيئة الأصلية،ولم يكن جائزا على الإطلاق الحديث مصطلح السياحة كظاهرة دون وجهة محددة ولا زمن تقديري بالإضافة الى غياب الهدف في حد ذاته (استكشاف بحث غذاء،غزو،غريزة)1.

2-مرحلة العصور الوسطى:

تبدأ هذه المرحلة عند سقوط الإمبراطورية حتى القرن الخامس عشر وفي آخر امبراطورية نشأت في العصور القديمة،كانت مركز للإشعاع الفكري والحضاري ولما لعبت دور كبير في تطوير حركة الأسفار عبر العالم.2

كان اتجاه السياحة في تلك العصور الى التجارة،الحج،رحلات،دراسة.

لقد انفرد العرب في الفترة بين القرن الثامن و القرن الرابع عشر في تطوير مبادئ السياحة وقد وضعوا الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة والمعروف في ذلك العصر أن أكثر البلدان ثراء وتقدما في العالم أن البلاد الإسلامية كانت أكثر بلدان آسيا و أوروبا تقدما فكانت مركز لحياة ثقافية وحضارية حيث جذب إليها العلماء و المثقفين من كل أنحاء العالم،ومن أبرز و أشهر الرحالة العرب في تلك العصور إبن بطوطة الذي وضع كتاب(تحفة الأنظار في غرائب الأمطار و عجائب الأسفار)،وكذلك أبو عبيدة البكري الذي وضع كتاب عن غرب أفريقيا بعنوان (المسالك و الممالك) ولا تزال هذه الكتب تصلح للإرشاد السياحي في تلك المناطق.

وكان من أهم دوافع السفر في هذا العصر:(3)

-دافع التجارة؛

-بدافع الترحال والإستكاف؛

-دافع طلب العلم؛

-دافع توطيد العلاقات؛

-دافع الاستشفاء.

1هادية يحياوي،السياحة و التنمية في المغرب العربي،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية،كلية الحقوق العلوم السياسية ،تخصص تنظيمات سياسية و إدارية،جامعة باتنة2011-2012ص 24.

2بوعموشة حميدة،دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة،دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في إطار الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف، الجزائر،2011،ص15.

3ماهر عبد العزيز،مرجع ذكره،ص ص 16-17.

3-مرحلة العصور الحديثة:(مرحلة):

تبدأ هذه المرحلة بعد إنتهاء الإقطاع في اوروربا في القرن الخامس عشر ميلادي و نشوء الرأسمالية التجارية وكذلك قيام الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي التي سميت بعصر النهضة.

حيث تميز هذا العصر بحدوث تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكافات الجغرافية التي أد الى زيادة الأسفار ومن أهم هذه الاستكافات اكتشاف كولمبيس لأمريكا في عام 1492م،ثم رحلة السلاح البرتغالي فاسكودي كاما الشهيرة الى الهند والذي اكتشف فيها رأس الرجاء الصالح في عام 1498م،ثم تلها رحالات ماجلان البرتغالي في القرن السادس عشر حول العالم.

-ولقد شهدت هذه المرحلة في بروز السياحة كنشاط إنساني وقطاع إقتصادي لماله دور وأهمية كبيرة عن بقية القطاعات ،حيث تميز هذا العصر باختراع طائرة لنقل معدات مدنية بعد تطوير سرعتها ووسائل الأمان بها التي استهلت خلال الحرب العالمية الأولى،حيث عرفت السياحة البحرية تطور كبير و ظهور الأسفار مما أدى الى تطوير وسائل النقل و انتقال أعداد هائلة من البشر الى الدول الأجنبية،حيث لم تعد السياحة مقتصرة على الأغنياء فقط بل أصبحت لأغلبية السياح من الطبقة الوسطى وأصبحت علما و صناعة في حد ذاتها.

ومن أهم مميزات هذه المرحلة:

- الاكتشافات الجغرافية للعالم الجديد؛
- استعمال الأجهزة و المعدات الملاحية مثل البوصلة و الناظور؛
- حب المغامرة و طلب الشهرة؛
- ظهور أعمال فنية ومعمارية فريدة في الروعة و الجمال اصبحت محط أنظار الناس تستدعي السفر؛
- انخفاض بين الدول و المكتشفيين للحصول على ثروات العالم الجديد؛
- عودة ظهور الدول و الحكومات.

4-عصر ما بعد الثورة الصناعية والعصر الحديث: ويسمى أيضا (عصر السياحة الجماعية)،ويبدأ هذا العصر مع انتهاء الحرب العالمية الثالثة عام 1954م وحتى الوقت الحاضر، ومن سمات السياحة في العصر الحديث:

أ-تطور الحركة العالمية في العالم،بسبب تحقيق الاستقرار للطبقة العاملة، ورد حقوقها المضمونة اليها، قامت هذه الطبقة بتنظيم صفوفها وتكوين النقابات و الاتحادات للدفاع عن حقوقها سواء كان ذلك في الأنظمة الرأسمالية ام الأنظمة المختلفة.

ب-ارتفاع مستوى دخل الأفراد خاصة في أوروبا و أمريكا الشمالية وتزايد حجم السكان بشكل ...

ج-تطور العلاقات بين البلدان وكذلك تطور كبير في وسائل النقل و الاتصالات خاصة النقل الجوي وكذلك تطور صناعة السيلرات.

حيث انتشرت السياحة في هذا العصر بشكل كبير و اختلفت (سياحة ترفيهية،استجمام،الاصطياف...)والسياحة (الاقتصادية،الثقافية،السياسية...الخ)

من مميزات السياحة في هذا العصر :ازدات السياحة (الحركة السياحية)كما ونوعا حيث اعتبرت السياحة في تقديم الخدمة،كذلك زاد الاهتمام بالسياحة الدولية بسبب تطور وسائل المواصلات،وازدادت الاستثمارات الدولية،كذلك استعمال الوسائل الحديثة في برمجة هذه السياح والتخطيط لها.(1)

المطلب الثاني :مفهوم السياحة وسائح

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية لما له من تأثير التنمية الاقتصادية بفضل السياحة ساع عادل دول لوضع مصطلحات استراتيجيات لتطوير هذا القطاع هناك عده تعارف السياحة ومصطلحات المرتبطة هذا نظرا اختلاف وجهات النظر واختلاف معايير التعبير بينهما.

الفرع الأول: مفهوم السياحة.

تعددت تعاريف حول مفهوم السياحة من قبل الباحثين والخبراء في هذا المجال يمكن إعطاء تعاريف متعددة للسياحة أهمها:

تعريف الألماني" جوبير فرويلو"عام 1905 السياحة ظاهرة من الظواهر عصر تنسيق من حاجة اذا الى وتغيير الهواء و الى مولد الإحساس جمال الطبيعة مو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة في مناطق طبيعتها أيضا نمو الاقتصاد التي كانت ثمره اتساع نطاق العبارة كانت كبيره آو متوسطه أو صغيره مؤتمر التقدم وسائل النقل وحسب تعريف " شوليرن توليرن Schullord.hv" التساوي عام 1970:السياحة في الإصلاح الذي أطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية فهي تتعلق بوفود وأقامه وانتشار الأجانب داخل وخارج المنطقة علي وإيه بلده بهم ارتباطا مباشر.2

أما جلاكسان السويسري R.Glacksinفقد عرف السياحة عام 1900 على إنما:

[1] سراب الياس،مبادئ السياحة،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان،ص 2،ص ص 22-23.

[2] سماعيني نسيبة،الأهمية و الأثر الاقتصادي لصناعة السياحة في الجزائر،مجلة لتنمية و الاقتصاد التطبيقي،العدد الأول01مارس2020،الجزائر،ص378.

-مجموعة من العلاقات المتبادلة التي بين الشخص الذي يتواجد بصفه مؤقتة في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان ذكر هذا التعريف فقط علاقات الإنسانية بين السائح والسكان الأصليين.1

-الرجوع الى تعريف موزكر HOnziker و كرأفت kreft في سنه 1943 للسياحة نجدها تضم مجموعه العلاقات والأعمال الناتجة عن التنقل خلال أيام لأشخاص ذلك خارج إقامتهم الأصلية بحيث هذه التنقلات و أيام الإقامة لا تكون بغرض مكسب مهما كان.

_وحسب تعريف J.L Michaudالجغرافيا و المسؤول الإداري في المجلس الأعلى لسياحة:"السياحة تضم مجموعه نشاطات إنتاج و استهلاك تستلزم تنقلات خاصة بها مقر السكن اليومي ليلة على الأقل حيث سبب الخروج هو التسلية،الأعمال، الصحة، اجتماعات مهنية، رياضية'أو دينية".

_أما منظمة السياحة العالمية سياحة تشمل على أنشطة أفراد المسافرين والباقيين في أماكن خارج بيوتهم ليس لأكثر من سنه كاملة لقضاء وقت الفراغ أغراض أخرى.

_أما منظمه التعاون والتنمية :(O.E.C.D)فتره سياحة أنها صناعه تعتمد على حركه السكان أكثر من البضائع2.

إما تعريف ما هي الدولية للسياحة (A.I.Y) "السياحة عبارة عن لفظ يقتصر الى إسفار ممتعه, فهي مجموعه شعرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الإسفار"3.

-ومن هو على انه نشاط سفر يهدف الى فيه والتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط، كما يشير الى التجول من مكان الى أخر لإغراض متعددة لفترة زمنيه يزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنه.

الفرع الثاني: مفهوم السائح.

_ان تعريف السياحة لا يكتمل الا بتعريف السائح الذي يمثل محور النشاط ويمكن ذكر أهم التعاريف في ما يلي:

_ورد في تعريف المنظمة العالمية للسياحة OMT للسائح بأنه" كل شخص يسافر خارج موطنه محل إقامته الأصلية من الأسباب الكسب المادي كان داخل بلده" السائح الوطني" او بلد أخر" السائح الأجنبي" لفترة تزيد عن 24 ساعة حسب ما اقترته منظمة السياحة العالمية فمن مواطني اي دولة الذين يعملون خارجا ويتقاضون رواتب في الدولة التي يعملون بها والذين يحضرون بصفه مؤقتة لزيارة أوطانهم والعودة مره أخرى يعدون في إعداد السائحين حيث أن

1لمين تغليسية،إسماعيل بوغازي،التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر بين الواقع التحديات و الأفاق،مجلة الأور ومتوسطة لاقتصاديات السياحية والفندقة،العدد الأول،الجزائر،2017،ص63.

[2]حاكمي بوحفص،سماعيني نسيبة،السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائر الإستراتيجية والآثار،مجلة البشائر الاقتصادية،العدد الأول افريل 2020،الجزائر،ص563.

[3].قادري عبد لقادر" سياحة كنموذج مقترح لتنويع مصادر داخل الجزائر"،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،العدد الأول 2019 ص.63

إنفاقهم إثناء زيارتهم يعد دخلا إضافيا للاقتصاد قومي من العملات الأجنبية التي يجلبونها معهم نتيجة لعملهم بالخارج.1

المطلب الثالث:خصائص السياحة.

تعتبر السياحة صناعة متميزة ومن أهم القطاعات الخدمية في العالم وذلك لتميزها بالعديد من الخصائص من غيرها من القطاعات الأخرى نذكر منها:

1-أنه يعدمن ابرز القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة،فهو منظومة كاملة التي تجمع الأنشطة المرتبطة بالكيان الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و الحضاري للمجتمع.

2-أنه يتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة التي هي أحد مقومات العرض السياحي.

3-تتأثر صناعة السياحة بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل الأفراد بصورة كبيرة،أي تتغير بسهولة قرارات السياح و توجهاتهم،بالتغيرات التي تحدث في كل من تكاليف أنشطة السياحة ومستوى المداخيل.2

4-مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع،سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة،الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة بني أساسية وخدماتية.3

إضافة الى خصائص أخرى نذكر منها:

-السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص و الانتماءات و الأنماط السلوكية،لأنه يستند من مواطني الدولة الواحدة الى مواطني الدولة الأخرى.

-كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.4

-اثر هذا القطاع للقطاعات الأخر يأخذ طابع تأثير المضاعف أيان هذا الأثر يكون مركبا متوسعا بصفه دائمة.

-عدم إمكانية احتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، أضافه الى صعوبة القيام بإتباع سلع سياحية بديله5.

-يعد السائح في الدولة المضيفة مستهلكا، تؤدي أنماطه الاستهلاكية المختلفة الى زيادة مستوى دخل الدولة.

-يقصد من السياحة إشباع الاحتياجات السيكولوجية، فتكون بغرض الاستجمام والترفيه أو أغراض أخرى.

---

[1] مصطفى يوسف الكاني،صناعة و الأمن سياحي،دار مؤسسة رسلان الطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،ط 1 , 2009, ص 14.

[2] ابتسام قارة،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر (دراسة حالة) أطروحة دكتوراه 2011-2012،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،تخصص تسويق دولي،جامعة تلمسان،ص9.

[3] مصطفى يوسف كافي،السياحة المستدامة ودورها في معالجة ظاهرة البطالة،الطبعة الأولى،الجزائر،2017،ص26.

المبحث الثاني: أهمية السياحة وشروطها.

المطلب الأول :أهمية السياحة وشروطها.

أن السياحة أهميه كبيره مما جعلها محل اهتمام الكثير من الدول ومن أهميتها نذكر منها:

أ- الفرع الأول:أهمية السياحة وشروطها:

يتمثل أهمية السياحة في:

الأهمية الاقتصادية: تمثل السياحة قطاعا رئيسيا لصنع العملات الصعبة؛ وجذب الاستثمارات الأجنبية، يوفر إعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق استغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة للحد من الاقتصاد والمجتمع1.

وكذلك زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلد وتحدث هذه الزيادة من خلال الاستفادة من الخدمات التالية: أقامه، إطعام شراب، بضائع، هدايا، وقود، مشروبات.... وكذلك تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي أهمية اقتصادية لصناعة السياحة الى ما تجذبه الى البلد من عمله صعبة و رؤوس الأموال2.

كذلك تساعد في تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة.

-تزيد السياحة في الإنتاج واستهلاك كغيرها من القطاعات الإنتاجية وبذلك فان الأفعال تتجه الى الارتفاع بسبب ارتفاع مستوى المعيشة، كما يرتبط العاب السياحي ارتباطا وثيقا وطرديا بالأسعار، بمعنى كلما اتجهت الأسعار السياحية لارتفاع كل ما كان ذلك تشجيعا للمستثمرين الاتجاه نحو زيادة المعروض الاقتصادي في شكل استثمارات سياحية مختلفة كالفنادق والخدمات السياحية.

كما ان الحركة السياحية على جميع القطاعات الأخرى من خلال ما يلي3:

1-قطاع النقل: يساهم قطاع السياحة في تفعيل الحركة البرية والجوية والبحرية هذا ما يؤدي الى زيادة مدا خيل هذه الأخيرة، كما يجب ان. كما يجب أن نذكر الاستثمارات للتوسع وتحسين الطرقات و تسهيل الوصول الى المناطق البعيدة التي من شانها تشجيع السياحة في البلد.

2-قطاع الصحة: يوظف قطاع السياحة في مراكز الحمامات والأماكن العائلية، وأماكن الراحة، مسيرين وأطباء، كما تعمل الوزارات الوصية على احترام المعايير الضرورية لفتح الحمامات بهدف تحسين نوعية خدمات المقدمة.

3-قطاع التجارة: وهذا من خلال العملة الصعبة التي تجذبها السياحة البلد المضيف، وعليه فان قطاع السياحة غير متجانس ويشمل عديد من قطاعات الأنشطة السياحية الاقتصادية على السياحة بشكل أساسي أو غير مباشر أو جزئي، ونعني بالنشاطات الأساسية المناصب الناتجة من الوحدات السياحية، المطاعم والنقل والوكالات السياحية،

---

[1] مصطفى يوسف كافي،مرجع سبق ذكره،ص35.

[2] زيد سليمان،"الاقتصاد السياحي"دار الراية للنش والتوزيع ،عمان،ط1،2008،ص16.

[3] مصطفى يوسف كافي،مرجع سبق ذكره،ص42.

أما نشاطات جديد المرتبطة بالنشاط السياحي،كالبناء والمعدات و الأثاث،النشاطات الجزئية في المناصب المرتبطة بجانب الطلب من السياحة وهي السلع والخدمات المستهلكة من طرف السائح كالمواد الغذائية.

الأهمية البيئية والعمرانية تمكن السياحة من تحقيق استغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم أساءه استخدامها الاعتبار أنها ثوره وطنيه هنالك تدفع النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث استخدامات ارض بشكل الذي يحقق أقص منفعة مع الاهتمام بالبيئة والبعد الجمالي معطيات سواء كانت طبيعيه او من صنع الإنسان، و وتدرس هذه الأهمية من خلال:

_1ألمحافظه على المعطيات البيئة العمرانية: تساعد السياحة في تبرير تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة، تطوير العمليات الطبيعية وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية، وبنايات ذات الطابع الجمالي وذلك لكونها عناصر جذابة للسياح.

-2تحضير نوعيه البيئة: توافر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبه الهواء، الماء، التلوث، الضجيج، معالجه النفايات، كما تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، تصاميم الإنشائية المناسبة، استخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني:

الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية:

1-من الناحية الاجتماعية: مطلب اجتماعي ونفسها من اجل استعاده الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءته من جديد.[1]

-تساهم السياحة في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

الاحتكاك السياحة والسكان المناطق السياحية مما يؤدي الى التبادلات الاجتماعية.

_كلمات اهتمام الشعوب المضيفة ب العادات وقيام أجدادها الحفاظ عليها من الزوال.

زيادة الوعي الاجتماعي وثقافة مختلف عدد وشعوب الطرف الأخر (السياح).

ب- الفرع الثاني:شروط أساسية للسياحة :

لكي تكون السياحة صناعه فعاله فانه ينبغي توافر الشروط الأساسية التالية:

1-إيمان والقناعة بالسياحة من اعلي مستويات في الدولة المضيفة؛

2-انا تكون سياحة نشاطا منظما ومنضبطا؛

3-إن تساهم السياحة في الحفاظ على البيئة الداخلية.والخارجية؛

4أن تتوفر الصناعة السياحية كوادر مؤهله قادرة على إشباع رغبات السياح وتحقيق أعلى درجات الرضا؛

5-أن تمتلك صناعه الضيافة، المهنة بالمهن أخر مثل المحاماة و الطبيب و التعليم؛

6-أن تكون جزء أساسي من اقتصاد الوطني؛

7-أن تكون مبنية على أساس علميه وتكنولوجيا صحيح؛

8-أن تكيف من متغيرات بشكل ايجابي.

[1]. مصطفى يوسف كافي،مرجع سبق ذكره،ص38

المطلب الثاني أنواع السياحة:

يمكن تصنيف السياحة الى تصنيفات متعددة تختلف بحسب المعايير المستخدمة في هذا المجال:

1-السياحة وفقا للغرض: تنقسم السياحة وفقا للغرض الى ما يلي:

أ- سياحة ثقافية: من أهم مجالات السياحة التقليدية وفي كل نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو عن المعرفة والانفعالات من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني دينيه أو التراث الروحي مثل حفلات التقليدية وتقاليد وطنيه أو محليه، أيلنها تهدف الى إشباع حاجه و رغبة معرفيه، تمكن في توسيع حلقه المكتسبات والمعلومات التاريخية والحضارية لدى السياح. ويعتمد هذا النوع على أقامه نشاطات وتظاهرات ثقافيه داخل المناطق المستضيفة الندوات الثقافية والمعارض الخاصة بالكتب و مسابقات الثقافية مسابقات ثقافيه (الشعر، القصة، المسرح، الموسيقى، الفنون التعبيرية المختلفة), فضلا عن تلك الأنشطة المرتبطة بالمعالم التاريخية والحضارية المتوفرة.

انا هذا نوع من السياحة في نفوس الى الكثيرين انه لا يمثل سوى نسبه10% من حركه السياحة الدولية، إلا انه مصدرا دائما بمصادر السياحي الأمر الذي يستدعي الاهتمام بالثروة الأثرية والتاريخية باتي باريها ركيزة هامه في البرنامج السياحي.[1]

ب- سياحة ترفيهية: نوع من السياحة يعتبر من أهم وأكثر أنواع السياحة شيوعا الدول و يمتاز بأنه له طابع جماهيري و كثير من المواطنين في أكثر الدول العالم يمارسون هذا النوع من السياحة. وهذا نوع من السياحة مرتبط أو بأوقات الإجازات وانجازات المرتبة نهاية الأسبوع أجازة الصيفية أو أجازة الأعياد الدينية ومناسبات الوطنية أو الإجازات التي يحصل عليها الموظف سنويا ضمن قانون العمل ودائما أوقات الإجازات ومدتها تتحكم فيها المرونة من حيث اختيار الوقت والمدة.[2]

ج- سياحة علاجيه: تطبيق السفر بهدف العلاج والاستجمام في المنتجعات الصحية في مختلف بقاع العالم وهي من أهم أنواع السياحة، نظرا لحصرها في أماكن محددة من الدول، وتدير داخلا محترما حيث ارتفع دخول بعض الدول الأوروبية ومن هذه الدول ايطاليا، فرنسا، النمسا، شيكوفاكيا، ألمانيا، اسبانيا، مجر.....الخ

السياحة العلاجية تقوم على دمج واتحاد الإنسان مع الطبيعة البكر، سواء بالاستمتاع بالانتماء إليها، أو باعتبارها جزء منها، فاعلا فيها، متأثرا بها منسجما مع متغيراتها، متوافقا مع ثوابتها أن سياحة في حد ذاتها علاج الإنسان العصري الذي يعاني من ضغوط وقلق الحياة العصرية، خطه هؤلاء العاملين في المدن المكتظة، والذين يعانون من الازدحام والضوضاء، التلوث، الدخان الانزعاج[3] ....

---

[1] مروان صحراوي،" التسويق السياحي وإثره على طلب السياحي، مذكره تخرج مقدمه ضمن متطلبات نيل درجه الماجستير في العلوم التسيير، كليه العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم تسيير، جامعه تلمسان، الجزائر،2011-2012،ص29.

مرزوق عايد القعيد وآخرون، مرجع سابق،ص 61.

ماهر عبد العزيز،مرجع سابق،ص 54.

حديث افلاح االعبي، التسويق السياحي والفندقي، دار المدرة لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص ص 26-28.

وهي جميعا عوامل تحضير الى السياحة العلاجية، التي يظهر شكل أهم جوانبها

د- السياحة الرياضية:

هو السفر من مكان لأخر داخل الدولة وخارجها من اجل مشاركه في بعض الدورات والبطولات من اجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة فنجدها متمثله في ممارسه رياضة الغوص الانزلاق على الماء والصيد، ويشترط في ممارساتها توافر المقومات الخاصة بها من الشواطئ الساحرة، بالإضافة الى الملاعب وصلت وحمامات السياحة إقامة الدورات والمسابقات الدولية.

2-سياحة وفقا للعدد:

ا- سياحة فرديه: هذا نوع من السياحة غير منظمه يقوم بها شخص او مجموعه أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما وتتراوح مده أقامة حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت فراغ الفراغ لديهم وكل سائح من هذه ألمجموعه له دوافعها الخاصة ورغباته الخاصة التي جاء لتحقيقها السواح بالخدمات السياحية تعتمد على مقدراتهم المادية التي يحققونها ويعتمد هذا النوع نوع من السياح على تأثير الأصدقاء وتأثير الإعلان والترويج السياحي ومدى ثقافة السائح، إذ أنها سياحية لا تعتمد على برنامج منظم و محدد.

2_ سياحة جماعية:وهي قيمة مجموعة من الأشخاص بالسفر يربط بهم رباط معين(جماعة، شركة، نقابة، وزارة، رحلة تنظمها إحدى شركات السياحية) لزيارة بلد آو مكان ما، وذلك من اجل الاستمتاع[1].

3-السياحة حسب المادة:

تبع لهذا المعيار يمكن أن نميز شكلين من السياحة:

ا- السياحة مؤقتة(انتقاليه): حيث يقيم السائح فتره سياحة في التنقل من موقع سياحي الى أخر او من بلد الى أخر.

ب- سياحة دائمة: حيث يقوم السائح في اختيار موقع سياحي واحد او بلد واحد لقضاء كل وقته فيه[2].

سياحة وفقا نطاق جغرافي:

ا- السياحة الإقليمية: في السفر والتنقل بين الدول المتجاورة تكون منطقه سياحية واحدة مثل دول عربية أو إفريقية أو دول جنوب شرق أسيا(اندونيسيا، ماليزيا، فلبين، سنغافورة, تايلاند).

وتتميز السياحة الإقليمية بقله التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة الى تنوع وتعدد وسائل الدخل المتاحة مما يرى الكثيرين الاتجاه نحو الدول القريبة أولا، ثم يلي ذلك التفكير في زيارة الدول إلا بعد خاصة عند وجود ميزات سياحية تشجعهم على الأسفار الطويلة او السياحة بين القارات.

تتميز السياحة الإقليمية انخفاض تكلفه الإجمالية للرحلة نظرا لعنصر المسافة التي يقطعها السائح[3]

---

[1] جلال بدر الدين وآخرون، السياحة الريفية، إلفا الوثائق لنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2017،ص 24.

حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم ألاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه سطيف، 2011/ 2012،ص 30.

محمد ألعريفي، مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندريه،2009/2008،ص 42.

[2] MARLIN Dictionnaire de Géographie,Paris,1988,p43

[3] فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان،ط1 ، 2015 ،ص36.

السياحة الداخلية:

وهي النشاط السياحي ما الذي يتم من مواطني الدولة لمدتها المختلفة الذي يوجد به جذب سياحي او معالم سياحية تستحق الزيارة، لان السياحة الداخلية هي صناعه تكون داخل حدود الدولة ولا تخرج عن نطاقها.

ما بصفه عامه يمكن القول ان السياحة الداخلية تضم نمطين أساسيين هما:

-1رحلات ترفيهية وتكون مدتها اقل من 24 ساعة.

-2رحلات سياحية داخليه وتكون مدتها أكثر من 24 ساعة.

ومن بين العوامل المؤثرة على حجم السياحة الدولية : اهتمام الدول المختلفة بالسياحة والعمل على تخطيطها وتنميتها وتشجيعها وإعطائها الأولوية باعتبارها نقطه ارتكاز التنمية الاقتصادية الشاملة مما ينعكس على زيادة عدد السائحين والارتفاع بمتوسط مده إقامتهم، وكذلك ارتفاع متوسط الدخل ومستوى معيشة الفرد في كثير من الدول الصناعية المتقدمة.[1]

المطلب الثالث: أركان السياحة

تعتمد أركان السياحية على بنيه تحتية وفوقيه سياحية:

-1البنية التحتية للسياحة: وتكون في الخدمات الأولية الواجب توفرها للقيام بأي مشروع او منطقه سياحية من شبكات المياه الثقيلة والمياه العذبة والكهرباء والغاز الخدمات الصحية والطرق والبنوك، قيأن مشروع سياحي يستطيع أداء خدماته بسرعة كاملة بدون توفر هذه الخدمات تعتمد ب صناعه سياحية أساسا على البنية التحتية.[2]

-2البنية الفوقية للإقامة: توفر مناطق الجذب السياحي أنواع مختلفة من خدمات الإقامة، ويتطلب الأمر أن تكون هذه الخدمات على مستوى الذي يحقق رضا السائح بدرجات متفاوتة بالإضافة الى المنتجعات و الشقق المفروشة والمخيمات وبيوت الشباب.....

وتجذب كل نوع من هذه الشريحة محدده من السياح ذوي الخصائص والاحتياجات المتباينة، ولا بد أن يكون هناك توازن من الطاقة الفندقية وطلب الفندقي كون توازن بالنسبة للنوعية والأسعار وان يكون تصنيف الفنادق يتطابق مع التصنيف المتعارف عليه دوليا، وتبقى اللي معي تأخذ في الحساب الموقع و ومساحه الغرف و مستوى التأثيث والتجهيزات ونوعيه التسهيلات[3].

وكذلك مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية و وكلاء السفر، الشركات السياحية، مكاتب إيجار السيارات، مترجمين، وإدلاء سياحيين.

محمد الصيرفي، مرجع سابق،ص49 ،50.

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق،ص45.

محمد عباس إبراهيم، السياحة والمولود الحضاري، دار المعرفة الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر،ط1 ، 2013 ،ص 92.

[1] سراب اليأس،مرجع سبق ذكره،ص 15.

لمنظمات السياحية المسارح، الملاعب، السينمات...الخ

وهذه الخدمات تختلف من بلد أخر وحسب مستوى تقدم الدول.

النقل: ترتبط صناعة السياحة ارتباطا وثيقا صناعه النقل يعتبر احد أركان أساسية للنشاط السياحي، بدون وسائل النقل والمواصلات لا وجود للنشاط السياحي.

ا- البرية وتشمل السيارات خاصة والمؤجرة،الباصات السياحية،القطارات، الدراجات النارية....الخ؛

ب- البحرية وتشمل المراكب، الزوارق، اليخوت....الخ؛

ج- الجوية وتشمل طائرات النقالة، الطائرات العادية، الطائرات العمومية.

الإيواء: لا يوجد سياحة بالمعنى الحقيقي بدون أماكن إيواء، فان أول ما يبحث السائح في وقت وصوله هو مكان مناسب لإقامة فيديو بحث عن الإقامة قبل البحث عن الطعام والشراب والترفيه.

والإيواء يشمل فنادق، شقق سياحية، غرف، مخيمات واش من أيضا في صوره مباشره طعام وشراب[1]().

برامج: لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح ويحجز له مسابقه أو عند وصوله بلد المعنى، وهذه البرامج تشمل زيارة المتاحف وأماكن أثرية وتاريخية وأماكن ترفية ومناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية والرياضية..الخ بالإضافة للخدمات السياحية أخرى مثل المحلات، الأسواق، تقدم المدني والمنتزهات....الخ.

المبحث الثاني: أهمية السياحة أركانها و أنواعها

المطلب الأول: دوافع السياحة

يتفق كثيرون من دارسي السياحة على تصنيف دوافع السفر في مجموعات رئيسية على النحو التالي:

1-دوافع ثقافية، تاريخيه، تعليمية[1]:

1-مشاهدة الآثار وتاريخ الحضارات القديمة والمواقع الأثرية مثل زيارة البتراء،الأهرامات،جرش،مدينة بابل،تدمر ،ايبلا،اوغاريت،ورأس،الشمرة.....الخ

2-مشاهدة القلاع: مثل قلعة حلب، قلعة الحصن، قلعة صلاح الدين وقلعة المراقب .

3-مشاهدة بعض الأحداث المهمة في العالم أو حضور مهرجان أو حفلات ثقافية أو معارض مثل معرض دمشق الدولي، مهرجان..... الشام، مهرجان .....السياحي، مهرجان المحبة، دمشق السينمائي ...

4-الاطلاع على حياة الناس في البلدان الأخرى والتعرف على حياتهم وأعمالهم وثقافاتهم ، و نمط حياتهم الاجتماعية والحضارية والثقافية واكتشاف أشياء جديدة لغرض العلم والثقافة والمعرفة .

5-مشاهده المواقع الحضارية المهمة المشهورة بالعالم مثل زيارة فرنسا لمشاهدة متحف للوفر، برج إيفل، فندق سويبنز باريس ...الخ.

[1] ماهر عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص 44.

6-وأيضا من الدوافع الثقافية يكون المسافر مدفوعا بالرغبة الى معرفة الأماكن والحضارات الأخرى وكنوزها وأثارها، التي يعتقد بتقدمها الحضري للدراسة في جامعاتها ومعاهدها ولتعلم اللغات والتعرف على عادات شعوبها ومعتقداتهم وفنونهم وآدابهم .[1]

2-دوافع صحية:

-1الابتعاد عن الجو البارد والتوجه الى أماكن دافئة أو الابتعاد عن الجو الحار والتوجه الى أماكن باردة وخاصة بالنسبة لكبار السن والمرضى.

-2السفر لإغراض العلاج والمداوة.

-3السفر الى النقاهة والاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين، أو لغرض الراحة النفسية بعد إصابة الشخص بمرض أو أزمة نفسية أو التمتع بالجو الصافي والهواء النقي .

3-دوافع اقتصادية:

-1انخفاض الأسعار في بلد ما يؤدي الى تدفق السواح للتمتع بالخدمات المقدمة بأقل سعر .

-2فرق العملة في التحويل يؤدي الى تدفق السواح الى بلد ما انخفضت عملته لغرض التمتع بالخدمات والسلع بأسعار اقل .

-3السفر بغرض الأعمال والحصول على صفقات تجارية بالنسبة لرجال الأعمال .

4-دوافع اخرى:

•المخاطرة او المغامرة (سياحة الشباب)، يمكن أن تدخل فيها الصحراوية .

•التفاخر والمباهات: لبعض المناطق في العالم مثل جزر البحر الكريبي مونتيكاولو ...

•تقنية: مثلا شراء سيارة جديدة والرغبة في السفر بها الى مكان ما، أو الرغبة في تجربة وسيلة نقل جديدة ومتطورة مثل الرغبة في السفر في طائرة .

•التذوق: تذوق الطعام مثلا .

ما الى ذلك من ضروب الثقافة التي تثري حياة الإنسان بالمعارف تجارب، و تشبع حب استطلاع، او التعرف على مميزات هذه الأماكن الطبيعية، المناخ، المناظر الطبيعية مواقع الزلازل والبراكين .

5-دوافع دينية[1]:

كثيرا من أهل العقائد وإتباع الديانات المختلفة يسافرون مثل ما كان يحدث قديما لزيارة الأماكن والمقدسات الدينية .

-1فالمسلمون يقدمون من كل بقاع الدنيا للحج والعمرة وزيارة المقدسات الإسلامية في مكة والمدينة وكذلك زيارة الأماكن الدينية المشهورة أضرحة الصحابة، او جامع الحسين في القاهرة، او الجامع الأموي في دمشق، او زيارة مرقد الإمام عبد القادر الكيلاني في بغداد.

[1] مصطفى يوسف الكافي، مرجع سبق ذكره، ص97,98.

-2المسيحيون يزورون القدس وبيت لحم بفلسطين و صيدنايا و معلوكا قرب دمشق او الفاتيكان .

-3اليهود يزورون حائط المبكى بالقدس و الكنيست في عربين قرب دمشق .

-4والهندوس والبوذيون يزورون المعابد الدينية .

6-دوافع عرقية:

من أهم الدوافع العرقية ما يلي[1]:

1- زيارة البلد بتحديد الروابط الأسرية كزيارة أماكن الميلاد أو أماكن قضاء الطفولة أو أماكن سكن الآهل والأقرباء والأصدقاء وهذا الدافع ينشأ بقوة بالنسبة للمغتربين عن بلدهم يولد لديهم حافز قوي بزيارة بلدهم الأم .

2 -الرغبة في زيارة أماكن سبق وان زارها الأصدقاء في بلد الأم وتركب انطباع معين لديهم.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية للسياحة

عالميا هناك منظمتين تهتم بالقضايا السياحية من خلال مشاكلها ترقيتها وهما الممثليات المهنية والمنظمات العمومية

1-الممثليات المهنية: مهمتها حماية المهنيين والتكفل بهم دوليا الذين تمثلهم وتحتوي على:

آ-وكالات الأسفار وهي:

•الفيدرالية العالمية لمجموعة وكلاء الأسفار(F.U.A.A.V)؛

•الاتحاد الأوروبي لوكالات الأسفار(E.C.A.A)؛

•الجمعية الدولية لوكالات الأسفار(W.A.T.A).

عمل هذه المنظمات هو إمضاء اتفاقيات مع منظمات تمثل مهن سياحية اخرى بهدف تحديد نسبة العملات التي يمكن اقتطاعها عند الحجز و تعمل أيضا على تحديد شروط إلغاء الحجز .

ب-الشركات المتخصصة في عمليه النقل: لها دور في حل مشاكل التأخر في النقل الدولي، ومن أهم الشركات نجد منظمات النقل الجوي وهي بدورها تضم كل من:

المنظمة الدولية للطيران المدني(I.C.A.O)؛

جمعية الخطوط الأوروبية(L.I.A.T.A) ؛

جمعية الشركات الجوية للمناطق الفرونكفونية(L.A.T.A.F)؛

جمعية الشركات الأسيوية .(P.A.T.A)؛

النقل البري: ونجد الاتحاد الدولي للنقل البري(L.I.R.U)؛

السكك الحديدية: الاتحاد الدولي للسكك الحديدية(L.U.T.C) ؛

النقل البحري: نجد المنظمة الدولية البحرية (L.O.M.I).[2]

[1] مصطفى يوسف الكافي، مبادئ السياحة، مرجع سبق ذكره،ص99

[2] Corinne bureau et Emmanuel ; droit et organisation du tourisme en France ;Edition licet 1995 ;p49-55.

ج- **الفندقة:** تعد الجمعية الدولية للفندقين (L.A.T.H) بمثابة الجامع الأغلبية الاتحادات، كما نجد اتحاد جمعيه الوطنية للفندقة والمطاعم التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي عملت على توحيد الرموز في الفنادق حتى يتضح السواح.

2-المنظمات العمومية:

ا- المنظمة العالمية للسياحة:(O.M.T)

تأسست سنه 1975 ومقرها الدائم في مدريد، تتكون منظمه العالمية للسياحة 807 دوله 150 منظمه منتسبة منظمة الأمم المتحدة، تتكون من ستة لجان وهي:

- لجنة إفريقيا؛
- لجنة أمريكا؛
- لجنة أسيا والمحيط الهادي؛
- لجنة جنوب أسيا؛
- لجنة أوروبا؛
- لجنة الشرق الأوسط.

-تهدف هذه المنظمة الى ترقية النشاط السياحي وتفعيل دوره في الاقتصاد وخلق السلام والرفاهية الدوليين من خلال التقارب بين الدول والشعوب.

كما تقوم بنشر الإحصاءات السياحية الدولية والعمل على حل مشاكل السياحية الدولية وتصدير المنظمة عده نشرات ومجالات منها السياحة عالمية إحصائيات السياحة الدولية في موسكو، وتعتمد عمليتها على اللغة الفرنسية والانجليزية والاسبانية.[1]

ب- الاتحاد الأوروبي:

أولى الاتحاد الأوروبي عناية كبيرة للسياحة فأنشأ مجلسا، وكان له الفضل في إلغاء التأشيرات على بعض الدول، وفتح الحدود مما سهل تدفقات سياحية داخل اتحاد.

رغم وجود العديد من هذه المنظمات، إلا ان جزائر غائبة عن جلها، هذا ما يعكس ضعف قطاع السياحي عن التواصل والبروز الى العالمية سياحية جزائريه نادرة في مثل هذه المنظمات.

المطلب الثالث: عوائد السياحة وأثارها.

الفرع الأول: عوائد السياحة

1-1فوائد نقدية: تتمثل في:

-**تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:**تساهم السياحة بدرجه ملموسة جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة انقطاع السياحة او الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل المنح تأشيرات الدخول،

[1] مصطفى يوسف الكافي،السياحة المستدامة السياحة الخضراء،ص31.

وإيرادات اخرى للفنادق من قبل السائحين، إضافة الى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية وفرق تحويل العملة، او من خلال بيع المنتجات الوطنية والسلع والمواد الفولكلورية للسائح.

-تشغيل الأيدي العاملة: تعتبر السياحة من اكبر قطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل 11 % من إجمالي القوه العاملة على مستوى العالم، وذلك لتشبع هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى، وحتى إحصائيات منظمه السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحه202 مليون عامل نهاية 2010، من المتوقع تبقى الإحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي للسياحة القطاعات السياحية في حدود 11،8% من إجمال لتضييف العالمي بحلول عام 2014[1].

لذلك فان التوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها يساعد في خلق فرص العمل الجديدة. والذي يرتكب عنه هو الأخر ارتفاع مستوى رفاهية الاقتصادية وغيرها من الآثار والمنافع الأخرى، والذي تؤدي الى تحقيق درجة عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد.

-المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق: في حاله قيام الدولة باستثمار مواقع سياحية في كافه المناطق المختلفة من الوطن، ان هذا يؤدي الى تنميه وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن، أي أنه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، إعادة توزيع الدخول بين

كافة أفراد المجتمع.

تحديد ميزان المدفوعات: سياحة قصيرة غير منظوره المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات في البلد ، افضل تحقق هذا نتيجة تدفق الأوسط الأموال الأجنبية، وزيادة موارد النقد الأجنبي والمنافع التي يمكن تحسينها نتيجة علاقات اقتصاديه بين قطاع قطاعات الأخرى

الفرع الثاني: الآثار ايجابية وسلبية للسياحة

يمكن أن ينشأ عن السياحة أثار ايجابية أو سلبية اوقد لا ينشا اي اثر إطلاقا ويعتمد ذلك على أساليب الإدارة الإستراتيجية وإدارة التنمية السياحية.

وتتنوع الآثار البيئية السالبة الناتجة عن النشاطات السياحية والتي قد تتفاقم الأزمات وهي تتمثل في:

الآثار الطبيعية: وتشمل الآثار التالية:

1-تلويث البيئة الطبيعية: حيث يعمل التصميم غير مناسب للمرافق، خاصة أنظمة الصرف الصحي والتخلص من النفايات والاختيار غير موفق لمواقع المرافق السياحية، في كثير من الأحيان الى حدوث كثير من المشاكل والأضرار البيئية منها تلوث مياه الشواطئ والبحيرات، تلوث الهواء الناجم عن وسائل النقل والتلوث الضوضائي، تلوث المياه السطحية أو الجوفية.

2-تدمير المواقع التاريخية والأثرية: حيث يؤدي الاستعمال المبالغ فيه وسوء استخدام المواقع الأثرية والتاريخية، الى إلحاق الضرر بهذه العناصر، وقد تندثر مع مرور الزمن خصوصا في الصيانة المستمرة غياب الرقابة الدائمة للسياح، إضافة الى مشاكل الكثافة المرورية وحركة المشاة، جمالية الموقع، تدمير مواقع التاريخية والأثرية والثقافية...

[1] يحي سعيدي،مرجع سبق ذكره ص 101-103.

3-أخطار الطبيعية ومشاكل استعمال الأرض: حيث قد تنجم عن التخطيط غير الملائم للمرافق والنشاطات السياحية، كما تنشا في أحيان كثيرة مشكلات بيئية مختلفة ورغم التخطيط السياحي والبيئة الناجح حيث أن الخطة لا تستطيع للتنبؤ.[1]

المشكلات والتأثيرات البيئية والتي من أهمها:

- مشكلة التخلص من النفايات؛
- تصريف المياه والفيضانات؛
- تدمير وتبر نباتات والحيوانات؛
- الاختلال والتدمير البيئي؛
- الصحة البيئية والأمراض المعدية.

الآثار الاقتصادية:

السياحة جسر عابر و ناقل يتم من خلاله عبور الاقتصاد الوطني، بل العالمي من وضع معين الى أوضاع أفضل وأرقى وأحسن، تأثير ذلك على كل من[2]:

- مصدر دخل جديد يضاف الى الناتج المحلي ؛
- مصدر للقطع الجانبي للدول النامية التي تحتاجه للاستيراد؛
- تحرض في باقي قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- التوظيف البشري العاطلين عن العمل في الدولة؛
- حصيلة النقد الأجنبي على أوضاع ميزان المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات.، على خصائص الموارد السيادية وضرائب المباشرة و غير مباشرة الناجمة عن ممارسة النشاط السياحي؛
- العائد والمردود صافي المتولد عن ممارسة أنشطة السياحية سواء المشروعات والحكومة، او حتى لفقراء العاملين في المشروعات.

.

[1] مصطفى يوسف كافي،أخلاقيات الصناعة والسياحة والضيافة،مرجع سابق ذكره ص ،43 42.

[2] مصطفى يوسف كافي،مبادئ السياحة،مرجع سبق ذكر،ص ص 38-39.

الخلاصة

من خلال ما طرقنا إليه في الفصل الثاني، لاحظت أن السياحة معروفة منذ القدم، مشاهده تطورات سريعة وهذا تبعا لتطور وازدياد حاجيات الإنسان.

وبالرغم من تعدد مفاهيمها إلا أنها تنصب في مفهوم واحد، السياحة عبارة عن نشاط ينشأ نتيجة انتقال الأفراد من أماكن خارج أماكن إقامتهم وإقامتهم الإقامة الدائمة من اجل الترفيه والعلاج والقيام بالأعمال وممارسة النشاطات اخرى.

حيث أن التنمية السياحية أصبحت من أولويات سياساتها تنموية حتى تبني صناعة متميزة في ظل الطلب الدولي على السفر والسياحة الدولية. السياحة تعتبر قطاعا حيويا تؤدي دورا رياديا في كثير من دول العالم بما يحققه من تدفقات مالية وخلق فرص عمل وبديل لاستثمار الأجنبي.

الفصل الثالث: واقع القطاع السياحي في الجزائر و أفاقه كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي.

تمهيد

تسعى كل دولة اليوم الى تنمية وتطوير عرضها السياحي لتحسين صورتها السياحية لتواكب وتحقق التنويع في مداخيلها، والجزائر تتوفر على مكونات طبيعية من (تنوع لتضاريسها ومناخها الطبيعي)تأهلها بأن تكون قبلة سياحية هائلة، الا انه لم يولى لقطاع السياحة الأهمية البالغة ضمن البرامج التنموية السابقة لمختلف القطاعات الأخرى، لاعتماد الدولة على المداخيل التي يوفرها قطاع المحروقات، لكن في الفترة الاخيرة اعطى اهتمام للسياحة في البرامج و الاستراتيجيات التنموية الموضوعة سعيا لتحقيق التنويع الاقتصادي.

مما سبق ذكره سنتطرق في هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول: المناخ السياحي في الجزائر

المطلب الأول: مراحل التنمية السياحية في الجزائر

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر

المطلب الثالث: أنواع السياحة في الجزائر و مقوماتها

المطلب الرابع: مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر

المبحث الثاني:أهمية السياحة في تنويع الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

المطلب الثاني :مساهمة قطاع السياحة في تنويع الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الاخرى

المطلب الثالث: المعيقات السياحية في الجزائر و الحلول الممكنة.

المطلب الرابع: سياسة الحكومة للنهوض بالقطاع السياحي نموذج 2030.

المبحث الأول: المناخ السياحي في الجزائر

المطلب الأول: مراحل التنمية السياحية في الجزائر:

مر قطاع السياحة بالمراحل التالية:

- **مرحلة1966- 1976:**

كرس خلال هذه المرحلة مبدأ "السياحة الدولية" حيث تم انجاز معظم المرافق السياحية خاصة العمومية منها، تطبيقا لما جاء في توجيهات مختلف النصوص التنظيمية آنذاك، لاسيما ميثاق السياحة الصادر في 1966، المخطط الرباعي الاول 1970- 1973 الذي أعطى الأفضلية ترقية السياحة الدولية، محدد أهداف النشاطات السياحية على المدى البعيد بثلاث أهداف أساسية:

مداخيل العملة الصعبة، خلق مناصب الشغل، إدماج الجزائر في سوق السياحة الدولية.

- **مرحلة 1976- 1986:**

وبالمقابل خلال المخطط الرباعي 1974- 1977، والميثاقين الوطنيين 1976 و 1986، جاءت تغيرات في السياسة السياحية، اذ تم التخلي على مبدأ السياحة الدولية والتوجه الى " السياحة الداخلية" وذلك من اجل المحافظة على المجتمع الجزائري من التغيرات السلبية التي قد تنجر بسبب تدفق السواح الأجانب الى الجزائر وقد كانت توجيهات الاقتصاد على السياحة الداخلية، هي نفسها المعتمدة في أخر مخططين خماسيين 1980- 1984و 1985- 1989.

- **مرحلة 1986- 1990[1]:**

تمثلت في انهيار سعر البترول، وبذلك تقهقرت مداخيل المحروقات الاحتياطات المالية، وارتفاع المديونية الجزائرية، وقد أرغمت السلطات العمومية الجزائر الى مراجعة توجهات السياسة السياحية، والعودة الى اعتماد السياحة الدولية، خاصة مع ازدياد الطلب على السياحة الصحراوية.

ويتضح ذلك من خلال التوافد القياسي لسنة 1989 حيث سجل توافد1.2 مليون سائح الى الجزائر.

- **مرحلة 1990- 1999:**

انهارت خلال هذه المرحلة مؤشرات التوافد السياحي على للجزائر، حيث سجل ادني المستويات في سنة 1995(34000 سائح).

و هذا نظرا لوضع الأمني الذي ساد الجزائر آنذاك، ومع بداية استقرار وتحسن الأمنية، وبداية بعض المجهودات الترقوية بدأ مؤشر التوافد في الارتفاع من جديد، حيث تم تسجيل ارتفاع في عدد السياح من عام الى أخر سنة 1997(37161 سائح)، وفي سنة 2000(55315)،سنة 2008(1500000سائح).

السياسة السياحية خلال فترة 2000 الى اليوم([2]):

---

[1] **منيعي وهيبة**، واقع العرض و الطلب السياحي لولاية باتنة، دراسة تحليلية، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، كليه العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة يومي 19 و 20 نوفمبر 2012،ص 05.

[2] بليه الحبيب، السياحة كمورد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،" مداخلة مقدمة حول تطور السياحة سياحية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم يوم 30 نوفمبر 2016،ص8.

مع تحسن أوضاع الأمنية ابتداء من سنه 2000 عرف القطاع السياحي تحسنا ملحوظا، وقد تبنت الجزائر إستراتيجية سياحية تتمحور حول أربعة محاور وهي:

-تدارك تخلف في ميدان البنى التحتية.

-النهوض بالبنى التحتية الموجودة.

-النهوض بالدعاية لاستقطاب السياح إلى الجزائر عبر حملات مكثفة.

-تحسين الخدمات والتكوين.

كما عملت الحكومة ابتداء من سنة 2003 على تشجيع السياحة المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، من خلال سن القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والذي يهدف الى خلق محيط ملائم و محفز من اجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في مجال السياحة؛
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال؛
- تنويع العرض السياحي وتطور أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛
- تلبية حاجيات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستحمام والتسلية؛
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين قدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية؛
- ترقية و تنمية الشغل في الميدان السياحي؛
- تثمين تراث السياحي الوطني.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر([1])

- بناء خطو لتوضيح توزيع أنواع السياحة على مواقع السياحية المختلفة، المناطق والأقاليم السياحية الداخلية، وشبكات النقل المختلفة الجوية والبحرية والبرية؛
- تحديد مراحل التنمية السياحية من خلال فترات زمنية متعاقبة؛
- تحديد أنماط و برامج الرحلات السياحية بما فيها طرق وخطوط النقل والمواصلات والحلقات السياحية.
- تحليل أثار اقتصادية للسياحة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وصافي الإيرادات السياحية والعملات الصعبة، والتأثيرات المضاعفة و فرص العمل المتاحة، والعوائد المتحققة لخزينة الدولة من الضرائب والجمارك الرسوم المختلفة.
- تحديد أهداف ومواصفات إستراتيجية التسويق والترويج السياحي؛

[1] عبد السلام جلبالي، ، واقع السياحة الداخلية في الجزائر ومتطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة حقيقية، العدد 46، الجزائر، سبتمبر،2018. ص ص 344 345.

- تحليل وبناء توقعات الإنفاقات التي يقوم بها السياح بأشكالها وانواعها؛
- تحديد برامج محطة لتسويق سياحية مع تقديرات تكاليف المترتبة وتحديد مصادر التحويل اللازم لذلك؛
- وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية2025 SDAT ، والذي يمثل إطار استراتيجي المرجعي لسياسة السياحية في الجزائر، توجهاتها الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار من التنمية المستدامة.

و من أسباب تأخر التنمية السياحية بالجزائر:

- نقص مستوى الخدمات السياحية في الجزائر؛
- عدم مرجعية المحيط السياسي؛
- غياب مخططات توجيهية وطنية تتعلق بالتسيير السياسي للبلاد؛
- عدم تنظيم و تسيير المجال السياحي وخاصة العقار السياحي، إذا لم تستطيع الإدارة السياحية لوحدها التحكم فيه،حيث يتدخل في ذلك العديد من المتعاملين و الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين و بصفة عشوائية وبدون تنسيق مسبق بينهم منهم الوكالة والعقارية،أملاك الدولة و الجماعات المحلية لدعم الاستثمار(CALPI) ،وهذا التدخل يعرقل الإدارة السياحية في القيام بدورها المتمثل في تسيير السياحة؛
- انعدام تواجد مرشدين سياحيين مؤهلين في حين أن الملاحظ حاليا أن السائق يقوم بدورين:السائق و المرشد.
- تقهقر البيئة المحيطة والتي أصبحت تقف عائقا أمام التنمية السياحية وتخص بها كل أنواع التلوث البيئي، إهمال التراث الثقافي و التاريخي، و اللامبالاة إضافة الى سلوكيات بعض المواطنين البعيدة كل البعد عن العلم و المعرفة و التحضر والتي ترى في السياحة أداة كسر و تعدي على الثقافة و التقليد الوطنية؛
- عدم تلاؤم القوانين السياحية مع متطلبات السوق السياحية الحالية فنلاحظ غياب بعض الأنشطة السياحية في القانون السياحي الوطني كالغطس تحت الماء والتزحلق فوق الرمال، والصيد السياحي،و المهرجانات و غيرها.

المطلب الثالث:مقومات السياحة في الجزائر و أنواعها.

1- تمتلك الجزائر مقومات سياحية تتمثل في:

- **الموقع:**تعتبر الجزائر البوابة الإفريقية المطلة أوروبا والبحر المتوسط وهي ثاني أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة حيث تقدر ب 2381741 كم2 و شريط سياحي يمتد على طول 1200 كم.
- **الأقاليم:** تنقسم الجزائر الى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق الى الغرب بشكل متوازي وهي: إقليم الساحل، إقليم التل، إقليم الصحراء.
- **المناخ:**تتميز الجزائر بتنوع مناخها حيث يسود منطقة التل مناخ البحر المتوسط وهو دافئ صيفيا و معتدل ممطرا شتاءا، ومناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا ومناخ منطقة الصحراء.
- **الحمامات المعدنية:**حيث تتوفر الجزائر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية و 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني و مركز واحد للعلاج بمياه البحر.

- **المواقع التاريخية:**حيث عرفت الجزائر حضارات عبر مختلف العصور، واحتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ.[1]

ومن أهم المواقع التاريخية و الحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع الطاسيلي"الذي يعتبر من أهم و أروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية،وأيضا في "القصبة" العريف الذي شيده العثمانيون في القرن السادس عشر يمثل إحدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية و كذلك "وادي ميزاب"، قلعة"بني حماد"موقع "جميلة"، "تيمقاد"،ومن هذه المواقع ما صنفته اليونسكو ضمن التراث العالمي.

- **المواصلات والاتصالات:**

تحتوي الجزائر على عدة وسائل وطرق للمواصلات أهممها(الطرق البرية،السكك الحديدية،النقل الجوي،النقل البحري)،أما الاتصالات عملت الجزائر على تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية مما أدى الى ثروة الاتصالات من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول،بالإضافة الى المتعامل الوطنية موبيليس كما عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار في هذا المجال فظهر متعاملين أجنبيين هما شركة جازي و أوريدو(..[2])

2- أنواع السياحة في الجزائر

تعتبر الجزائر بلد يزخر بالإمكانيات الطبيعية، فهي تجمع بين البحر والجبال الصحراء، بالإضافة الى العديد من المقومات التي تجعلها بلدا للتنوع السياحي بامتياز، وهو ما جعلها تتوفر على الأنواع السياحية التالية:

- **السياحة الشاطئية:**

تزخر الجزائر بشريط ساحلي هام، يطل على البحر المتوسط، ويمتد على أكثر من 1200 كلم، يتميز بتنوع شواطئه فنجد الشواطئ الرملية والصخرية، بالإضافة الى مناطق ساحلية قرب الغابات، منها مناطق غابية تجمع بين منطقة بيئية مناخية رطبة وسط نظام غابي وبحري محمي،تحتوي على ثروة حيوانية وغابية هامة ومتنوعة.

كما تحتوي الجهة البحرية الشرقية على مرج مائية و شعب مرجانية و بحيرات رطبة و محمية خاصة بمدينة القالة،بالإضافة الى حظيرة تازة (جيجل) التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال متنوعة و نادرة.

الى جانب مجموعة اخرى من الجزر كجزر أجليس وجزر رشقون و الجزيرة الكبيرة بالعوانة (جيجل) التي تعد مواقع بحرية هامة[3].

---

[1] موسى سعداوي،مساهمة القطاع السياحي في تنمية المستدامة في الجزائر و مؤشرات التنافسية السياحية للقطاع السياحي،المجلة المغاربية للاقتصاد و المانجمت،العدد 01،الجزائر،2014،ص08.

[2] مراد حداد،استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في القطاع السياحي، مجلة المصداقية العدد03،الجزائر ،2021،ص28.

[3] فؤاد بن غضبان،مرجع سبق ذكره،ص 229.

صورة رقم (1): تمثل شواطئ من ولاية جيجل

المصدر :تصوير شخصي

السياحة الجبلية:

إذا كانت السياحة الساحلية قادرة على جذب إعداد معتبرة من السياح، فان الأمر يختلف بالنسبة للسياحة الجبلية، خاصة في الظروف الأمنية الراهنة، ومهما كان الأمر فان الأمل في الاستقرار قائما، ومن هنا فان التفكير في وضع استراتيجيات للسياحة الجبلية تستوجب ان يكون اليوم وليس غدا.

تحتوي مناطقنا جبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية العابرة، وللأسف نقف اليوم غير مبالين بها، وأصبحت النظرة الى السياحة الجبلية تكاد تنعدم و تقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة تكجدة (ولايبويرة) وتلاغليف(ولاية تيزي وزو) و الشريعة(ولاية بليدة)، وهذا تقويم للسياحة الجبلية لسببين أساسي أولهما يتمثل في الواقع المناخي في الجزائر حيث أن كميات الثلوج المتساقطة محدودة جدا مما يجعل استغلالها ظرفي، ومن ثم أصبح لازم علينا على المعالم الدائمة، وثانيها انه من الخطأ حصر السياحة الجبلية في التزحلق فقط، فهناك كهوف ومغارات طبيعية تمتد على مسافات طويلة، وانا خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المغارات والكهوف فحسب إنما هناك ثروات اخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة و الينابيع المائية العذبة، والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاء، وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح اذ تثير فيهم الفضول و الرغبة في اكتشاف المكونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.[1]

صورة رقم 02: تمثل جبال الأوراس، جرجرة،

[1] بنين بغداد، بنين عبد الرحمن، كبديل لتفصيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلو الدراسات الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، الجزائر، ديسمبر 2016،ص ص 81- 82.

المصدر: .موقع إلكتروني ، wikipedia.org

صورة رقم 03 :صورة في السياحة الحموية بالجزائر (حمام عين شارف).

المصدر: .موقع إلكتروني ، wikipedia.org

السياحة الصحراوية:

تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم2 مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى هي أدرار،إليزي،تمنراست،تندوف،وادي ميزاب.

-أدرار:تقع ولاية أدرار في الجنوب الغربي للصحراء تبلغ مساحتها 427.968كلم 2 مربع ومن أهم المناطق السياحية بها نجد توات،القورارة،تيدكلت،وتتميز هذه الولاية بعاداتها و تقاليدها الدينية التي تبرز فيها الطقوس الصوفية وما تؤدي من دور متميز.

-اليزي: تقع في الجنوب الشرقي للصحراء و تبلغ مساحتها 286.808كلم2 وهي تتكون من 06 دوائر أهمها جانت،ونجد بهذه الولاية الحظيرة الوطنية للطاسيلي المصنعة ضمن التراث العالمي من طرف اليونسكو منذ سنة 1982[1].

كما اعتبرت ابتداء من سنة 1986 من المحميات الطبيعية ،وتكتسي هذه المنطقة أهمية جيولوجية بالغة وهي تحتوي على لوحات الرسوم الصخرية الفنية لما قبل التاريخ،بحيث نجد أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ و هجرة الحيوانات بأصنافها مع تطور الحياة البشرية في أعماق الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد.

صورة رقم 04:صورة في السياحة الصحراوية بالجزائر (واحة بسكرة)، جبال الهقار

[1] لمين تغليسية،إسماعيل بوغازي،التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر بين الواقع -التحديات والآفاق-،مجلة الأورومتوسطية لاقتصاديات السياحة و الفندقة،العدد 01،الجزائر،السداسي الثاني 2017، ص ص 66-67.

المصدر: .موقع إلكتروني ، wikipedia.org.

-**تيبازة:** وهي من المدن الرومانية العتيقة.

-**القصبة:**تقع بالجزائر العاصمة شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر،تمثل إحدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية،تطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجين خلال القرن الرابع قبل الميلاد.

-كما يشمل التراث الحضاري و الثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف نذكر منها:

-متحف الوطني سيرتا الموجود في قسنطينة،متحف باردو الوطني الموجود بالجزائر العاصمة المتحف الوطني للمجاهد يوجد في الجزائر العاصمة، ومتحف هيبون الموجود في عنابة ويحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.

-كما تعتبر الصناعة التقليدية و الحرف جزاءا هاما من التفافة المادية للتراث الشعبي الجزائري،لتكون همزة وصل حضارية تنقل من خلالها المعالم الثقافية للجزائر،بالإضافة في تحسين صورة السياحية للبلد،فهذه الأخيرة تتنوع من منطقة لأخرى لإعتمادها على موارد الإبداعات و الابتكارات المحلية كصناعة الفخار و حلي من فضة وذهب،صناعة الزرابي،التطريز على القماش.[1]

المطلب الرابع: مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر

رغم ما تتمتع به الجزائر من مقومات سياحية إلا أن مرتبتها في السياحة الدولية تبقى لحد الآن أقل بكثير من المميزات التي تتمتع بها، حيث صنفها المنتدى الإقتصادي العالمي لدافوس 2017 ضمن البلدان الإفريقية الأقل تنافسية في المجال السياحي،ويمكن الحديث عن واقع السياحة في الجزائر من خلال جملة من المؤشرات المعتمدة خاصة ما تعلق بعدد السياح و الإيرادات السياحية و مساهمة السياحة في التشغيل و الناتج المحلي إضافة إلى درجة تنافسية القطاع السياحي .

- المساهمة في الإيرادات وتطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر: يرتبط حجم الإيرادات السياحية بشكل أساسي بالتدفق السياحي، أي أنه كلما كان عدد الوافدين كبير كلما ساهم ذلك في تحصيل أكبر

[1] لمين تفليسية،إسماعيل بوغازي،التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر بين الواقع –التحديات و الافاق-،مجلة الأورومتوسطية لاقتصاديات السياحة و الفندقة ،العدد 01،الجزائر،السداسي الثاني 2017،المرجع نفسه ص ص 66-67.

قدر من الإيرادات، فرغم تزايد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن حجم الإيرادات بقي ضعيف إذ ما قورن بالإمكانيات السياحية في الجزائر.

- **المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:** للسياحة دور فعال في زيادة الدخل الوطني من خلال مساهمته بصورة مباشرة في PIB، ، والجدول الموالي يوضح تطور مساهمة السياحة في PIB خلال الفترة (2000-2018) .

جدول رقم (05): عدد السياح، الإيرادات و النفقات السياحية، المساهمة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (العملة بالدولار الأمريكي من 2000- 2018

السنوات	عدد السياح	الايرادات السياحية	النفقات السياحية	المساهمة الاجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة
2000	865984	102000000	193000000	5,53	5,65	3,06	3,13
2001	901416	100000000	194000000	6,33	6,27	3,26	3,24
2002	988060	111000000	248000000	7,12	6,69	3,54	3,32
2003	1166287	112000000	255000000	8,32	7,29	3,88	3,4
2004	1233719	178000000	341000000	9,52	8	4,33	3,64
2005	1443090	477000000	660000000	9,64	7,64	4,88	3,87
2006	1637582	393000000	414000000	9,89	7,71	4,22	3,29
2007	1743084	334000000	502000000	10,06	7,58	4,27	3,22
2008	1771749	473000000	613000000	9,23	6,8	4,22	3,11
2009	1911506	361000000	574000000	10,68	7,74	5,04	3,65
2010	2070496	324000000	716000000	9,85	6,89	4,85	3,39
2011	2394887	300000000	595000000	9,48	6,45	4,83	3,29
2012	2634056	295000000	598000000	9,78	6,44	5,05	3,32
2013	2732731	326000000	532000000	10,55	6,76	5,54	3,55
2014	2301373	348000000	685000000	10,18	6,26	5,3	3,25
2015	1709994	357000000	765000000	10,95	6,58	5,88	3,53
2016	2039444	243000000	475100000	11,4	6,68	6,12	3,54
2017	2450785	140000000	580000000	11,3	6,8	5,4	3,3
2018	2657000	250000000	212500000				

مرباح،كرمية توفيق،الاستثمار السياحي و علاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر،مجلة نور الدراسات الإقتصادية،العدد 10،الجزائر،جوان 2020.

- من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات السياحية في الجزائر شهدت تذبذبا،مما أدى ذلك إلى عجز الميزان السياحي طول الفترة ، لكن تم حصول العكس في سنة 2018 و هذا راجع للاهتمام بقطاع السياحة من

طرف الدولة وبرمجتها ضمن الخطط الإستراتجية للتنويع والنمو الاقتصادي وزيادة نوعا ما في عدد السياح الوافدين للجزائر.و الجدول الموالي يوضح دلك

جدول رقم (06) : توزيع عدد السياح حسب الغرض من السياحة لعام 2018.

الغرض من السياحة	عدد السياح الوافدين	النسبة %
السفر للعطلات و الترفيه	**785 مليون**	**% 56**
زيارة الأصدقاء و الأقارب،العلاج ،سياحة دينية و غيرها	**378 مليون**	**% 27**
أغراض تجارية و مهنية	**182 مليون**	**% 13**
غير محددة	**56 مليون**	**% 4**
المجموع	**1401 مليون**	**% 100**

المصدر:قادري عبد القادر،السياحة كنموذج مقترح لتنويع مصادر الدخل في الجزائر،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،المجلد 01،العدد 01،الجزائر،2019، ص 66.

من خلال الجدول أعلاه يشكل السفر للعطلات والترفيه اكبر نسبة وتشكل أكثر من نصف عدد السياح الدوليين الوافدين عام 2018 (56% أو 785 مليون) بينما تليها نسبة 27% والتي تمثل زيارة الأصدقاء و الأقارب،العلاج سياحة دينية كالحج،ثم تليها 13%والتي تمثل أغراض تجارية و مهنية ولم يتم تحديد نسبة 4%من الوافدين،حيث نلاحظ من خلال المعطيات الجدول أن السفر الترفيهي هو الغرض الرئيسي من الزيارة في جميع مناطق العالم لذا نقترح اعطاء أولية و أهمية بالغة للاستثمار السياحي في الجزائر في مجال بنى و مرافق الترفيه و الاستجمام، لان الجزائر تعتبر غنية بالموارد البشرية و الطبيعية و ذلك من أجل النهوض بالقطاع السياحي لتنشيط السياحة.

- اما بالنسبة لمساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بمساهمة المتوسط العالمي للسياحة و الذي بلغ 11 %سنة 2017 بلغ في الجزائر 6.8 %وهي معدلات ضعيفة مقارنة بالإمكانات السياحية للجزائر .

- **المساهمة في التشغيل:** تعتبر السياحة من أهم القطاعات المساهمة في خلق وتوفير مناصب شغل والحد من البطالة، سواء من خلال خدمات النقل، الإرشاد والإيواء كما تساهم في تفعيل بعض القطاعات الأخرى التي تمدها بمختلف الاحتياجات من سلع وخدمات، والجدول التالي يوضح لنا مدى مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل سواء بشكل مباشر داخل القطاع ذاته او بشكل غير مباشر أي بتوفيرها في مختلف القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي. والجدول رقم () يوضح ذلك.

- **حجم الاستثمارات:** الجدول التالي يبين حجم المبالغ للاستثمارات المدرجة في قطاع السياحة.

جدول رقم (07): المساهمة في التشغيل لقطاع السياحة و المبالغ الموجهة للاستثمار في القطاع السياحي من (2000- 2017).

السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة	السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة
2000	154,74	2,48	229,38	4,68	2009	269,18	2,84	593,12	6,26
2001	166,31	2,52	338,31	5,12	2010	254,09	2,61	539,54	5,54
2002	180,5	2,61	379,32	5,5	2011	266,57	2,77	535,43	5,58
2003	180,39	2,69	402,76	6,02	2012	292,23	2,87	583,01	5,73
2004	225,51	2,91	518,1	6,64	2013	321,38	2,97	634,45	5,87
2005	258.85	3.16	527.95	6.45	2014	305.91	2.82	604.42	5.57
2006	239,02	2,69	576,25	6,49	2015	324,6	2,83	682,9	5,97
2007	225,41	2,62	546,19	6,35	2016	318,3	2,78	677,6	5,92
2008	227,66	2,48	515,04	5,62	2017	320,1	2,8	678,7	6

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مبلغ الاستثمار	130	134.4	143.8	176.2	196.1	190.4
معدل نمو الاستثمار	2.6	3.4	7.0	22.5	11.3	-2.9

المصدر: :طه ياسين مرباح،كرمية توفيق،الاستثمار السياحي و علاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر،مجلة نور الدراسات الإقتصادية،العدد 10،الجزائر،جوان 2020.

حيث يلاحظ من الجدول تزايد معتبر و مستمر في عدد العمال من (2010-2016) رافقها زيادة في معدل نمو الاستثمار ، تم بدا التناقص في 2017 يرجع لعدة أسباب منها انهيار أسعار البترول.

المبحث الثاني : أهمية السياحة في تنويع الاقتصاد الوطني

يلعب التنويع الاقتصادي دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي ، إذ يساهم في الإنتاجية وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين والنفط، وعليه يهدف هذا المبحث الى تحليل واقع قطاع السياحة، وكذلك نسبة مساهمته في تنويع الاقتصاد في الجزائر.

المطلب الأول : ماهية التنويع الاقتصادي

1-مفهوم التنويع الاقتصادي : تعددت مفاهيم التنويع الاقتصادي نذكر منها :

- للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي و جزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج و بالتالي التنويع بالإنتاج لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن ان يتضمن أيضا إحلال الواردات[1].

[1] بن عليا اسماء بن عبد الفتاح دحمان ، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 01 العدد 01 ، الجزائر 2018 ، ص ص ،331-332.

- التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و الانتقال الى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية و هوما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في اكثر من قطاع[1].

2-أهمية التنويع الاقتصادي:

إن التنويع الاقتصادي يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية و لظروف الأسواق الخارجية،ومن هنا تبرر لنا عدة أسباب و مبررات خاصة بحالة البلدان النفطية أهمها:[2]

- أتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب،وبالتالي فلابد من الإعتماد على مصادر إقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- باعتبار استخراج النفط نوع من إستنزاف مخزون رأس المال،بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة. وعدم استقرار أسعار النفط و تذبذب الطلب العالمي منه مما يؤدي إلى تقلبات في الصادرات.
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية،الاستقرار في مستويات الاستثمار،وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات و استقرار المصادر التمويلية.

3- أنواع التنويع الإقتصادي.

هناك العديد من الأنواع للتنويع نذكر أهمها فمايلي:[3]

- **تنويع النشاط الإنتاجي** : من اقتصاديات ذات الحجم الكبير ترتبط أساسا بعدد كبير من مصادر الإنتاج، والنمو الاقتصادي المرتفع، يدعمه التوسع والتنوع في السلع والخدمات المنتجة، اذ نجد العلاقة قوية جدا بين تنوع الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي.
- **تنويع الأصول:** وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراع، و تشير أصول المنتجة الى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية.

[1] بنين بغداد ، بنين عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ص 79.

[2] محمد الهادي،ضيف الله، هشام ليزة ،سياسة التنويع الإقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة،بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو و التنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة،جامعة محمد لخضر،وادي سوف،الجزائر،يومي 3 و4 نوفمبر 2016 ص 04.

[3] منصوري حاج موسى،بوشرى عبد الغني،التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي للنمو الإقتصادي :تجربة كوريا الجنوبية نموذجا،مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ،مجلد05،العدد 07،الجزائر،2018،ص245

- **تنويع القطاع التنافسية:** الاقتصاديات الأكثر تنوعا، هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، هذا ما يزيد و يحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية على أن هذه النتيجة تحكمها سعر ال منتج أسعار السلع البديلة.

4-أهداف التنويع الاقتصادي:

توصلت دراسات المبررات المنطقة لتنويع الاقتصادي، والذي يمكن تلخيصه في اعتبارات اساسية:

- اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الاولية؛
- استنزاف الموارد المعدنية.؛
- وفورات الحجم الخارجية والاقتصاديات المرتبطة خصوصا مع التصنيع.

من جهة اخرى،يمكن التميز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني[1].

فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع، وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي والاجمالي والعائدات التصديرية أما على المدى الطويل، في الهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات اخرى، أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

مؤشرات التنويع الاقتصادي:

من اهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي:

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي، تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. كما يتم قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.**
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط ومن المفهوم ان تنويع يفترض فيه ان يجد من عدم استقرار هذا مع مرور الزمن
- تطور ايرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع ايرادات الحكومة، احد اهداف التنويع هو تقليل اعتماد على ارادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، اتساع قاعدو الايرادات غير النفطية على مر الزمن، اذ ان ذلك يدل على نجاح في تطوير مصادر جديدة الإرادات غير النفطية.

[1] السعيد بوشول،نذيرغانية،سعادجرمون،المقاولتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي:دراسة حالة المملكة العربية السعودية،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 07،الجزائر،ديسمبر 2017،صص229،228.

- نسبه الصادرات غير النفطية الى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية على إزدياد تنويع الاقتصادي. على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مظللة، هل يمكن ان تنجم عن تلك اسعار النفط وصادراته أذا يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته[1].
- تطور اجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع. ومن الواضح ان هذا المقياس ينبغي ان يعكس وان يعزز تغيرات التكوين القطاعي لناتج المحلي الاجمالي.
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي وهذا المؤشر هام لان التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

مقياس الانتاجية، حيث يمكن تطبيق هذا المقياس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

المطلب الثاني :مساهمة قطاع السياحة في تنويع الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الأخرى.

يشهد اليوم الاقتصاد الجزائري صدمات متوالية بفضل انخفاض أسعار النفط مما انعكس سلبا على الوضعية الإقتصادية والاجتماعية للبلد، اذ كان لزاما على الحكومة الجزائرية البحث عن بدائل للخروج من الأزمة، فلجأت لتفعيل القطاعات الاقتصادية المتمثلة في الزراعة والصناعة والخدمات وذلك رغبة لتحقيق مستويات نمو اقتصادي و الجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام خلال فترة (2008-2017).

الجدول رقم (08): نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2008-2017).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	45.3	31.2	34.9	35.9	34.2	29.8	27	18.8	17.3	19.7
الفلاحة	6.6	9.3	8.5	8.1	8.8	9.9	10.3	16.6	12.3	12.3
الصناعة	4.7	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.5	5.6	5.7
بناء وأشغال عمومية	8.7	11	10.5	9.1	9.2	9.8	10.4	11.5	11.9	11.8
خدمات	19.1	23.6	21.6	20.1	20.4	23.1	24.3	27.2	27.6	26.2
قطاعات	13.8	19.2	19.4	22.1	2.3	22.7	23.2	26.1	25.4	24.3

[1] ضيف احمد، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، قصص نقود مالية، كليه العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه الجزائر 3، 2015،ص 196.

أخرى

المصدر: حنيش احمد، بوضياف حفيظ، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الإقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2008- 2017)، المجلد 14، العدد 02، الجزائر ،2020، ص 77.

من خلال جدول اعلاه نلاحظ تباين في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام:

-قطاع المحروقات: يلاحظ من خلال جدول المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام والتي قدرت في المتوسط 20.41%، مما يدل على إن قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

-قطاع الفلاحة : تبقى مساهمة قطاع الفلاحة مقارنة بالاعتمادات المالية المرصودة بهذا القطاع من خلال البرامج التنموية ضعيفة جدا، اذا لم تتعدى مساهمته في المتوسط 9.76% من الناتج الداخلي الخام بسبب عدة عوامل منها المناخية بسبب الجفاف اخرى مرتبطة بضعف الاستثمارات في القطاع، إلا أن هذه المعدلات تحسنت نوعا ما بين 2014 و 2017 .

قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة متوسطة متدنية قدرت بي 5.09% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضعيفة اذا قورنت بالقطاعات الأخرى، رغم الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية إلا أن غياب لإستراتيجية واضحة خاصة بالقطاع حالت دون تسجيل معدلات مقبولة تعكس الأهداف المسطرة . اما قطاع البناء والأشغال العمومية فتمثلت مساهمته في المتوسط10.39% من الناتج الداخلي الخام.

-قطاع الخدمات: تأتي مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات، حيث كانت المساهمة في المتوسط في حدود 23.32%، الا انه كان هناك تحسن في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة المساهمة الى 27.2% سنة 2017 ويرجع ذلك للتراجع الكبير في قطاع المحروقات مما انعكس على معدلات مساهمة القطاعات الأخرى[1]

قطاع السياحة :تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر الى ان متوسط مساهمة قطاع للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل الى 10%،، علما أن القطاع السياحي غير مدرج في حسابات الناتج فهو ضمن قطاع الخدمات ككل .فهو من بين القطاعات المعول عليها في التنويع الاقتصاد ينظرا لما يتضمنه من إمكانيات كبيرة كما لاحظناه سابقا .

المطلب الثالث: المعيقات السياحية في الجزائر و الحلول الممكنة.

اتفقت التقارير والدراسات الرسمية المتاحة ، على أن القطاع السياحي في الجزائر يعاني من مجموعة نقاط ضعف، تشكل في مجملها معيقات والنقائص التي لها الآثار البالغ في الحد من فعالية هذا القطاع جذب السائح الأجنبي ناهيك عن تحفيز سكان المحليين الدخول في تجارب سياحية.

[1] حنيش احمد، بوضياف حفيظ، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الإقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2008- 2017)، المجلد 14، العدد 02، الجزائر ،2020، ص ص 78-79.

وتم إحصاء عدة نقائص طريق تنمية القطاع السياحي في الجزائر وهي كالتالي:

أ- معيقات متعلقة بالتسيير القطاعي السياحي: العلاقة المتعلقة بتسيير للقطاع تتمثل في ما يلي:

-عدم امتلاك مديريات السياحة للولايات ا لإستراتيجية التنمية السياحية على مستوى أقاليمها، ودور محدود في المراقبة والمتابعة لحاملي المشاريع؛

عدم تولي مديريات السياحة بتوزيع خرائط السياحية والمطبوعات الإعلامية؛

-عدم تحكم الوكالة الوطنية لتنمية السياحية في العقار؛

-غياب رؤية الشركاء الفاعلين في ميدان الإستراتيجية السياحية؛

-عدم موجود شباك وحيد بالنسبة لحاملي المشاريع، سواء كانوا متعاملين أو مستثمرين.

ب- معيقات متعلقة بالعقار: يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام الاستثمار السياحي، لصعوبة الحصول عليه، نظرا لتعدد ملكية نفس الوعاء العقاري، سواء كانت ملكية خاصة أو ملكية عامة. ضف الى ذلك ف فالمستثمر سواء كان محليا او أجنبيا يعاني من غلاء العقار السياحي في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة ،اذ أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع عادة ما تكلف من 20% إلى 30% من رأس مال المستثمر.

إضافة إلى ذلك فإن العقار السياحي يواجه عدة عقبات أهمها ما يلي:

تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المناطق السياحية.

تدهور الموارد الطبيعية من خلال نهب الرمال وغياب قواعد العمران ، مما أدى الى تغيير الموارد عن طبيعتها السياحية.

العقار السياحي المضاربة، وذلك الأراضي الواقعة بمناطق التوسع السياحي.

التنقل العشوائي لمناطق التوسع السياحي، وانتشار البنيات الفوضوية في المناطق السياحية.

ج-الظروف الأمنية: إن الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر في سنوات السابقة كانت من بين اكبر معيقات التي ضربت بالسياح في الجزائر، اذ لا يمكن لبلد ما ان يكون محل استقطاب سياحي، في الجزائر في عشرية التسعينات ظروف أمنية صعبة مما أدى الى تصنيف الجزائر منطقة ذات درجة خطورة مرتفعة،حتى أن الوكالات الأجنبية التي كانت تنظم رحلات الى الصحراء ألغيت وتم شطب الوجهة الجزائر من كل برامجها ولم يعد وجود لوجهة اسمها "الجزائر" مما أثر على توافد السياح،فقد كانت 1995 سنة من حيث عدد السياح إذا بلغ 519.576 سائح وهو ثاني أضعف عدد منذ سنة 1967 حيث كان آنذاك 497.900 سائح.[1]

الوكالات السياحية للأسفار:بالرغم من أهميتها إلا أنه يوجد تنظيم لوكالات الأسفار و ميثاق يحكم المهنة،وهي تعاني من غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية و الطرق العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد

[1] بلحميري خيرة،حفصي بونيعو ياسين،مؤشرات و معوقات القطاع السياحي في الجزائر و آليات تفعيله لتنمية الإقتصاد الوطني في ظل التحولات الإقتصادية،مجلة الإقتصاد والتنمية العدد 08،جوان 2017،ص 220.

تنظيم عمليات الحجز و الخدمات،وهذا ما أدى الى خضوع استقبال معظم السياح و خاصة في الجنوب لوكلات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم.([1])

الخدمات المالية في القطاع السياحي: وهي تتمثل فيمايلي([2]):

1-نقص المخصصات المالية اللازمة لتوفير الحد الأدنى من عمليات التطور و الصيانة للمواقع السياحية، و نقص المخصصات المالية المتوفرة للتسويق و الترويج السياحي في الأسواق العالمية و المحلية.

2-محدودية المخصصات المالية المتوفرة لمرافق و تسهيلات السياحة الداخلية بما فيها المنتزهات و البنى القاعدية.

3-سوء توجيه الإستثمارات في قطاع السياحة،ونقص الحوافز المقدمة من إعفاءات ضريبية و جمركية و مساعدات مالية بما يخدم التنمية السياحية.

4-نقص تمويل الدراسات الخاصة بالتهيئة السياحية مع سوء تنظيم سياسة تهيئة السياحة في الجزائر و يبرر ذلك من خلال المشاريع الفوضوية المنفذة من طرف المستثمرين.

5-عدم مراعاة خصوصية الاستثمارات السياحية في تمويل المشاريع السياحية و الفندقية من حيث آجال الوصول الى مرحلة مردودية المشروع،وهذا ما قد يخلق صعوبات مع القروض البنكية.

الحلول المقترحة لتفعيل السياحة.

هناك بعض الحلول الممكنة التي تمكن من تجاوز هذه المعوقات و النهوض بالسياحة تتمثل في:()

أ-تأهيل العنصر البشري الكفء:

صحيح ان الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية و المؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت الموارد البشري الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الإقتصادية،لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها و تأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر،بهدف تقديم و تسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.

ب-رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي:

من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له،حيث إن إجمالي الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لم يتجاوز 3 ملايير دولار،حيث بلغت 1.6089مليار دولار سنة 2015،كما أن مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0.07% وهي نسبة ضعيفة جدا،لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.

ج-توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي.

مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يفترض بناء إستراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد أن تكيفها وفقا لحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته.

---

[1] عميش سميرة، دور إستراتيجية الترويج في تكييف و تحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة سطيف،2015/2014،ص 206.

[2] لخساف منى،دراسة مقارنة التجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية،تخصص علوم التسيير،جامعة الجزائر،2002 2003،ص 98.

د- ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهي نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال:

-حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر؛

تقديم الامتيازات و تحفيزات جبائية لاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي؛

-القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2012 2013 الى إن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 14% بعد كل البيروقراطية 25% والتمويل15.7.%.

المطلب الرابع: سياسة الحكومة للنهوض بالقطاع السياحي نموذج 2030.

الفرع الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لآفاق 2030 المسطر من طرف وزاره السياحة والصناعة التقليدية، والذي تقرر إعداده و تحديد معالمه بقانون01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 تعلق بتهيئة الإقليم والتنمية ، عبارة عن إطار استراتيجي مرجعي للسياسة السياحية الجزائرية، جاء بعد تدارك الجزائر للوضع الاقتصادي المعتمد بدرجة كلية على قطاع المحروقات، بموجبه لتقوم الدولة بالإعلان عن رؤيتها التنموية السياحية على المدى الزمني القصير 2009 و المتوسط 2015 والمدى الطويل 2030.

والتي تتمثل أهدافه الرئيسية في ما يلي[1]:

أ- الأهداف العامة: يسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية(20):

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي:
- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحل المحروقات؛
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية؛
- إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة امتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديد؛
- وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد؛
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الميزات التجارية للمدفوعات، توازنات الميزانية؛
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية والخدمات؛
- النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عريضة تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، التكوين ...)، تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص والعموميين؛

[1] فاطمةبوادو، ابراهيم لجلط، لطيفة لمفوش، القطاع السياحي كبديل الاستراتيجي لدعم التنمية الاقتصادية، مجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2020،ص 107.

حمزة بوكفة، عمار زودة، واقع وافاق السياحة في الجزائر وتنافسيتها بناء على تقرير تنافسية السياحة العالمي 2017، مجله الآفاق الاقتصادية،العدد 05،الجزائر،2018،ص44.

- الانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
- -التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني: يقيم الاقتصاد السياحي علاقة متينة مع الإقليم، المكان المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي، إنها العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي (الإنساني، الطبيعي، المناخي، التاريخي...الخ) التي تشكل صورته، جاذبيته، موقعه وإنتاجه.؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن هدف، لجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية بما في ذلك مجموعة المواد والطاقات المتاحة التي تستجيب لحاجيات المستهلكين. والجدول التالي يبين خطة الأعمال بالأرقام لسنة 2015.

الفرع الثاني: الحركيات الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

تشكل هذه الحركيات الطريق المستدام والسريع لإنعاش السياحة، مدعومة بعودة الجزائر الى الساحة الدولية، ويدعو الى إعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة أن تلعبه، ضمن أفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها عليه سياسة التنمية.

وتتمثل الحركيات الخمسة في ما يلي:

أ- تقويم وجهة الجزائر:

تبقى ترقية صورة الجزائر مسالة أساسية لتصبح وجنه سياحية كاملة وتنافسية، تكون ابرز ملامحها الأصالة، الابتكار، النوعية، وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالمتوقع الصورة على المستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي حالة المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.

ب- مخطط الأقطاب السياحية للامتياز:

القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة ،التسلية، الأنشطة السياحية، والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، و متعدد الأقطاب، ويدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين اعتبار توقعات طلب السوق[1].

تتمثل هذه الأقطاب في ما يلي:

القطب السياحي للامتياز الشمال الشرق: ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة،سوق أهراس.

1نسيبة سماعيني، مرجع سبق ذكره،ص 385..

القطب السياحي للامتياز شمال الوسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو.

القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.

القطب السياحي لامتياز جنوب شرق(الواحات): غرداية، بسكرة، الوادي، ورقلة.

القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: ادرار، بشار، البيض، النعامة.

القطب السياحي للامتياز جنوب الكبير طاسيلي(ناجر): إليزي.

القطب السياحي لامتياز جنوب الكبير (الأهقار): تمنراست.

مخطط الجودة السياحية:

تعكس هذه الإستراتيجية ادارة الدولة في دعم الإمكانيات الطبيعية والثقافية و التاريخية من اجل ترقيته ، الى مركبه الامتياز في المنطقة الاورو متوسطية والجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز، يرتكز مخطط جوده السياحة زيادة على تطوير الموارد البشرية وتحديد المؤسسات والتجهيزات، على وضع علامة خاصة تصدر منتوج السياحي الجزائري، وتضمن الجودة للعميل من قبل المؤسسات الملتزمون بهذا النهج وهذه العلامة "جودة السياحة الجزائر" وتركيز علامة سياحة الجزائر , على الامتياز وتتجاوز مفهوم تصنيف المؤسسات السياحية، فهي تشيد بصوره واضحة على ا ن المؤسسة التزمت إراديا بانتهاج الجودة وهي تسعد دائما لإرضاء العملاء.

مخطط الشراكة العمومية الخاصة:

لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العام والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سويه استجابة لطلب الجماعي للمنتجات السياحية وعلى هذا الأساس يتعب مخطط الشراكة العمومية -الخاصة ،وذلك من اجل المنافسة الأجنبية وتحقيق المنتوج سياحي وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية.

مخطط تمويل السياحة: تعتبر السياحة صناعة ثقيلة مستهلكون للاستثمارات على المدى البعيد، وعائداتها بطيئة لكنها ضخمة، آذ ما امتلكت شروط النشاط السياحي المحترف و المستقر، فان عملية تحسين الربح الداخلي منها تتطلب إيجاد دعم ومرافقة من الدولة وهو دور مخطط التمويل كما هو مبين في النقاط التالية:

- حماية ومرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة؛
- السهر على تجنب توقف المشاريع السياحية؛
- جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تشجيع الاستثمارات في القطاع السياحي باللجوء الى الحوافز الضريبية والمالية؛
- تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية[1].

[1] سماعيني نسيبة، الأهمية و الأثر الإقتصادي لصناعة السياحة في الجزائر، سبق ذكره,ص 387.

خلاصة الفصل:

تحظى الجزائر بمقومات مميزة كما تملك العديد من المرافق السياحية التي تركها المستعمر والتي انشاتها أو تعمل على إنشائها تمكنها من ترقية القطاع السياحي، وعلى الرغم من إدراج العديد من الاستثمارات السياحية إلا أنها لم تحظى بنفس القدر من الاهتمام مع القطاعات الأخرى، وقد بدأت الجزائر تتفطن الى أهمية السياحة فظهرت بعض المبادرات للنهوض بالقطاع السياحي وتنميته، وقد تبنت السلطات ما يعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030، فبموجبه تم تحديد الأهداف لجعل الجزائر بلد سياحي وجعل قطاع السياحي مساهما فعالا في عملية التنمية الاقتصادية ما يساعد على تخفيض الاتكال على قطاع المحروقات والتنويع في مصادر المداخيل خارج هذا القطاع .

و بالرغم من حدوث ارتفاع انوعا ما لنا تج قطاع السياحة في عام 2019 ،بنسبة تراوحت بين 8 و 9 % ، لكن سرعان ما عرف القطاع تدهور لانقطاع لسياحة يعتبر من أكثر الأنشطة ا لاقتصادية تأثرا بجائحة فيروس كورونا المُستجد نتيجة لتأثر كل من جانبي العرض والطلب على ا لسفر والسياحة بدرجة كبيرة ،بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر،إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران من بينها الجزائر للحد من تفشي الفيروس،وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

كختام وخلاصة لما تم عرضه في مختلف أضواء البحث، أمكننا الوقوف على أن غالبية الدول المنتجة للنفط و الجزائر خاصة تعد دولا ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل كبير على المورد الريعي في تمويل ميزانية الدولة وتوفير جل احتياجاتها، هذا ما جعلها تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط، الأمر الذي سهل لها أن تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة، خاصة عندما تنخفض أسعار النفط العالمية، وتنخفض معه الإيرادات المتأتية منه، وهذا ما يحدث شللا في القطاعات الاقتصادية الأخرى من نواحي كثيرة.ومهما قامت بإصلاحات ستكون نتائجها فاشلة مادامت تعتمد في مداخيلها على منتج واحد.

فالتنويع ينصرف إلى دراسة ممكنات تقليل اعتماد الدول الريعية على المورد الوحيد، وفي هذا الشأن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع،و بالنظر إلى الجزائر و ما تزخر به من مقومات سياحية تميزها عن باقي دول البحر الأبيض المتوسط لانفرادها بخصائص طبيعية و تاريخية هائلة، يمكن أن تجعل الجزائر قطبا سياحيا بامتياز، ولهذا يتعين النهوض بهذا القطاع و تنشيطه حتى يصبح من المصادر الرئيسية للدخل الوطني، مصدرا للعملات الصعبة ، ويكون خيارا استراتيجيا فعالا لتنويع الاقتصاد الجزائري.

نتائج البحث

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع قطاع السياحة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة من 2000-2018، توصلنا إلى جملة من النتائج المتمثلة في:

1- غياب رؤية اقتصادية واضحة المعالم لتنويع الاقتصاد الجزائري مادامه لا يزال يعتمد في مداخيله على التغير في أسعار البترول لان الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري لم تعطي نتائج إيجابية وهذا ما يؤكد بان التنويع الاقتصادي حتمية لتنمية وتفعيل الموارد المالية غير النفطية في الجزائر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى و الثانية.

2- في الفترة الاخيرة اعطى اهتمام للسياحة في البرامج و الاستراتيجيات التنموية الموضوعة سعيا لتحقيق التنويع الاقتصادي.

3- بدات الجزائر تتفطن الى اهمية السياحة فظهرت بعض المبادرات للنهوض بالقطاع السياحي وتنميته، وقد تبنت السلطات ما يعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لافاق 2030، فبموجبه تم تحديد الاهداف لجعل الجزائر بلد سياحي وجعل قطاع السياحة مساهما فعالا في عملية التنمية الاقتصادية ما يساعد على تخفيض الاتكال على قطاع المحروقات والتنويع في مصادر المداخيل خارج هذا القطاع ان النتيجتين 2 و3 يثبتا صحة الفرضية الثالثة.

4- الجزائر تتوفر على مكونات طبيعية من (تنوع لتضاريسها ومناخها الطبيعي) تأهلها بأن تكون قبلة سياحية هائلة، الا انه لم يولى لقطاع السياحة الأهمية البالغة ضمن البرامج التنموية السابقة لمختلف القطاعات الأخرى، لاعتماد الدولة على المداخيل التي يوفرها قطاع المحروقات.

5- بالرغم من حدوثارتفاعا نوعا ما لناتجقطاعالسياحةفيعام 2019 ،بنسبة تراوحت بين 8 و 9 % ، لكن سرعان ما عرف القطاع تدهور لانقطاع السياحة يعتبر من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بجائحة فيريوس كورونا المُستجد نتيجة لتأثركل من جانبي العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة،بسبب القيودالمفروضةعلىوجهاتالسفر،إضافةإلىقيامعددكبيرمنالدولبإلغاءرحلاتالطيران من بينها الجزائر للحد من تفشي الفيريوس،وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر.

6- رغم المجهودات المبذولة لإعداد إستراتيجية لتنمية القطاع السياحي من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي، الا انها لم تنجح لأنها بحاجة إلى من يغذيها لتكون دعامة أساسية يمكن التعويل عليها في الجزائر ما بعد النفط.

توصيات البحث

في ظل هذه النتائج التي توصلنا إليها، نجد أنفسنا أمام جملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

1-إعطاء الأهمية اللازمة لقطاع السياحة في الجزائر واستغلاله في تحقيق التنمية المستدامة بإبعادها الإقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2-المحافظة على الموارد السياحية خاصة الطبيعية منها لضمان حق الأجيال القادمة في استغلالها.

3- تدعيم البنى التحتية الموجهة لقطاع السياحة خاصة المتعلقة بالإيواء.

4-استغلال وتوظيف إيرادات السياحة في المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية.

5- خلق ثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري وابراز دور السياحة في عملية التنمية من اجل مساهمته في تطوير هذا القطاع.

6-تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية الموجهة لقطاع السياحي، وإقامة شركات مع الدول الرائدة في السياحة من اجل اكتساب الخبرات واستغلالها في تحقيق التنمية السياحية.

7- تخصيص ميزانية معتبرة لتنمية السياحة في الجزائر.

8- تشجيع وجذب رؤوس الأموال لإقامة مرافق سياحية عملاقة متطورة.

9- تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية والتسهيلات للممارسين قطاع السياحة.

10-الاعتماد على السياحة الالكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة.

آفاق البحث.

يمكننا من خلال موضوع بحثنا معالجة جملة من المواضيع الأخرى التي تدور و ترتكز على نفس المتغيرات، او تعالج بعض القصور الذي واجهنا في اعداد هذا الموضوع من بين هذه المواضيع:

- واقع وآفاق التنمية الاقتصادية في ظل التنويع الاقتصادي في الجزائر؛

- التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؛
- متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر و سبل تحققه؛
- محددات الطلب على السياحة في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية؛
- السياحة كمصدر تمويل للاقتصاد الجزائري –المشاكل والحلول-.

قائمـــــة المراجـــع

قائمة المراجع

الكتب

- احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 . ،
- جلال بدر الدين وآخرون، السياحة الريفية، إلفا الوثائق لنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2017.
- حديث افلاح العبي، التسويق السياحي والفندقي، دار المدرة لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
- خالد كواش،السياحة مفهومها،اركانها،انواعها، دار التنوير،الجزائر، 2007 . ،
- زيد سليمان،"الاقتصاد السياحي"دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان،ط1 ، 2008 . ،
- سراب الياس،نعيم الظاهر،مبادئ السياحة،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان،ط 2013،2.

- سعدون بوكبوس،الاقتصاد الجزائري محاولتان من اجل التنمية (1962-1989)،دار الكتاب الحديث،مصر،2013.
- صالح موهوب،الاقتصاد السياحي ومكانته فيا لعالم وفي الجزائر،دار النشر الجامعي الجديد تلمسان،الجزائر،2018 .
- عبد اللطيف بن اشنهو،التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط(1962-1982) ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982.
- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان،ط1 ، 2015 .
- ماهر عبد العزيز،صناعة السياحة،دار زهران للنشر والتوزيع،الاردن،2007.
- ماهر عبد لخالق السيسي،مبادئ السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع،ط1،عمان،2013.
- محمد ألعريفي، مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندريه،2009/2008.
- محمد بلقاسم حسين بهلول سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،الجزء الثاني،1999.
- محمد عباس إبراهيم، السياحة والمولود الحضاري، دار المعرفة الجامعية، جامعة الاسكندريه، مصر،ط1 ، 2013 .

- مرزوق عايد القعيد و اخرون،مبادئ السياحة دار إثراء للنشر و التوزيع،الاردن،ط1،2010.
- مصطف يوسف الكافي،صناعة السياحة والأمن سياحي،دارمؤسسة رسلان الطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،ط 1 , 2009.
- مصطفى يوسف كافي،أخلاقيات الصناعة والسياحة والضيافة ،مكتبة المجمع العربي لنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الاولى،2014.

- مصطفى يوسف كافي،السياحة المستدامة ودورها في معالجة ظاهرة البطالة،الطبعة الأولى،الجزائر،2017،ص26.
- ناصردادي و آخرون،مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية -حالة البنوك-،دار المحمدية العامة،الجزائر، 2013.
- هني بن شهرة سياسية الإصلاحات لاقتصادية في الجزائر و المؤسسات المالية الولية ،د ط ،الجزائر2006.
- وليد بشيشي ،دور السياحة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي،دار الكتاب الجامعي،دولة الإمارات العربية المتحدة،الجمهورية اللبنانية الطبعة الأولى،2017.

الاطروحات و المذكرات

- احمد ضيف ، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989- 2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، كليه العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه الجزائر3، 2015،
- لخساف منى،دراسة مقارنة التجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية،رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية،تخصص علوم التسيير،جامعة الجزائر،2002 2003.
- ابتسام قارة،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر (دراسة حالة) أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،تخصص تسويق دولي،جامعة تلمسان،2011-2012.
- أسمهان خزاز دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير،،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة جامعة سطيف،2011-2012.
- انفال نسيبة،دور الجوانب المالية و الإقتصادية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية،جامعة بسكرة،
- بليه الحبيب، السياحة كمورد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،" مداخلة مقدمة حول تطور السياحة سياحية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم يوم 30 نوفمبر 2016،.
- بوعموشة حميدة،دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة،دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية،وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف،

- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكره مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم ألاقتصاديه وعلوم التسيير، كليه العلوم ألاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه سيف، 2011/ 2012.
- زهير حمبلي ،" دور الدولة في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر"،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص التمويل الدولي و المؤسسات المالي و النقدية ،جامعة أم البواقي. 2010-2011
- شرفاوي عائشة ،"السياسة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص تسيير ،جامعة الجزائر،2014-2015.
- عميش سميرة، دور إستراتيجية الترويج في تكييف و تحسيين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة سطيف،2015/2014،
- مروان صحراوي،" التسويق السياحي وأثره على طلب السياحي، مذكره تخرج مقدمه ضمن متطلبات نيل درجه الماجستير في العلوم التسيير، كليه العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم تسيير، جامعه تلمسان، الجزائر،2011-2012،
- ناصري راضية،تقييم سياسة الخوصصة لمؤسسات العمومية الإقتصادية،دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تسيير تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر،.2008-2009
- هادية يحياوي،السياحة و التنمية في المغرب العربي،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،تخصص تنظيمات سياسية وادارية،جامعة باتنة،2011-2012،

المجلات

- لمين تغليسية،اسماعيل بوغازي،التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر بين الواقع –التحديات و الافاق- ،مجلة الأورومتوسطية لإقتصاديات السياحة و الفندقة ،العدد 01،الجزائر،السداسي الثاني 2017،
- بلحميري خيرة،حفصي بونيعو ياسين،مؤشرات و معوقات القطاع السياحي في الجزائر و آليات تفعيله لتنمية الإقتصاد الوطني في ظل التحولات الإقتصادية،مجلة الإقتصاد والتنمية العدد 08،جوان 2017،
- موارد احداد،استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في القطاع السياحي، مجلة المصداقية العدد03،الجزائر،2021،
- قادري عبد لقادر" سياحة كنموذج مقترح لتنويع مصادر داخل الجزائر"،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،العدد الأول 2019

- [1]بن صالح بعدي عيسى ،ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية " ، مجلة الباحث ،عدد 03، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2004،
- بن عليا اسماء بن عبد الفتاح دحمان ، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 01 العدد 01 ، الجزائر 2018
- بنين بغداد، بنين عبد الرحمن، كبديل لتفصيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلو الدراسات الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، الجزائر، ديسمبر 2016،
- بوجمعة بلال ،" تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في الجزائر من وجهة الطرح الكيني(دراسة قياسية للفترة 2001-2010)،مجلة البشائر الاقتصادية ،العدد الأول ،الجزائر،2014
- حاكمي بوحفص،سماعيني نسيبة،السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائر الإستراتيجية والآثار،مجلة البشائر الاقتصادية،العدد الأول افريل 2020،الجزائر،
- حمزه بوكفة، عمار زودة، واقع وافاق السياحة في الجزائر وتنافسيتها بناء على تقرير تنافسية السياحة العالمي 2017، مجله الافاق الاقتصادية،العدد 05،الجزائر،2018،
- حنيش احمد، بوضياف حفيظ، دراسه تحليلية لمساهمة القطاعات الإقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2008- 2017)، المجلد 14، العدد 02، الجزائر،2020
- زرمان كريم : التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 ،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد السابع.
- السعيد بوشول،نذير غانية،سعاد جرمون،المقاولتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي:دراسة حالة المملكة العربية السعودية،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 07،الجزائر،ديسمبر 2017
- سليمان محمد ،بايزيد على ،"دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي و التنمية المستدامة بالجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2019)، مجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية،العدد الثالث،أفريل 2015،الجزائر
- سماعيني نسيبة،الأهمية و الأثر الاقتصادي لصناعة السياحة في الجزائر،مجلة لتنمية و الاقتصاد التطبيقي،العدد الأول01مارس2020،الجزائر
- الطيب داودي، تقييم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية ،مجلة المفكر،العدد الثالث ،الجزائر
- عبد السلام جلبالي، .اسماء، واقع السياحة الداخلية في الجزائر ومتطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة حقيقية، العدد 46، الجزائر، سبتمبر،2018.
- فاطمه بوادو، ابراهيم لجلط، لطيفة لمفوش، القطاع السياحي كبديل الاستراتيجي لدعم التنمية الاقتصادية، مجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2020،

- لمين تغليسية،اسماعيل بوغازي،التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر بين الواقع التحديات و الأفاق،مجلة الأور ومتوسطة لاقتصاديات السياحية والفندقة،العدد الأول،الجزائر،2017،
- منصوري حاج موسى،بوشرى عبد الغني،التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي للنمو الإقتصادي:تجربة كوريا الجنوبية نموذجا،مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال ،مجلد05،العدد 07،الجزائر،

- موسى سعداوي،مساهمة القطاع السياحي في تنمية المستدامة في الجزائر و مؤشرات التنافسية السياحية للقطاع السياحي،المجلة المغاربية للاقتصاد و المانجمت،العدد 01،الجزائر،2014،.
- هدى بن محمد ،عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ،مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ،العدد الخامس، جانفي 2020،الجزائر،

الملتقيات

- بليه الحبيب، السياحة كمورد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،" مداخلة مقدمة حول تطور السياحة سياحية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم يوم 30 نوفمبر 2016
- سوامس رضوان ،"العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية اجبارية في الجزائر ،الملتقى حول المؤسسة لاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ،جامعة عنابة 23/22 أفريل 2003
- صابة مختار ،"برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ،البنية و المكونات" ،مقالة منشورة في الموقع:http://journals.lagh-univ ،بتاريخ2020/06/16 على الساعة 22:00
- عيوعمار،عبوى هدى ،" الحكم الراشد و إشكالية التنمية المستدامة في الجزائرواقع و تحديات " ، الملتقى الدولي حول التحولات السياسة و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع تحديات ،جامعة شلف ،ب،ت،
- محمد الهادي،ضيف الله، هشام ليزة ،سياسة التنويع الإقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة،بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو و التنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة،جامعة محمد لخضر،واد سوف،الجزائر،يومي 3 و4 نوفمبر2016

- مربعي وهيبة، واقع العرض و الطلب السياحي لولاية باتنة، دراسة تحليلية، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، كليه العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة يومي 19 و20 نوفمبر2012،ص 05.

ملخص:

يعتبر القطاع السياحي قطاع أساسي في بعض الدول و بديلا ناشئا في دول أخرى، فصناعة السياحة عرفت تطورا كبيرا على الصعيد الدولي سواء من ناحية السياح أو من خلال المداخيل الناتجة عنها.

حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تتوفر على مجموعة المقومات الطبيعية و الجغرافية، التاريخية و الأثرية الهامة، و من هذا المنطلق حرست على إعداد إستراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، تهدف الى تنويع الاقتصاد الوطني و محاولة الرفع من نسبة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تهدف أيضا إلى إبراز التوجهات الإستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 ، كمرجعية أساسية لترقية الإطار السياحي.

الكلمات المفتاحية: السياحة ، التنويع الاقتصادي ، مقومات سياحية ، الاقتصاد الجزائري ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030.

Abstract:

The tourism sector Is a main sector in some contries and an alternative or emerging in other countries , the tourism industry faced a great development internationally in terms of both tourists or through the incomes resulting from the touristic investments. Algeria is one of the richest countries in way of natural sources, geographical ,and its historic and archaeological, and for this effect, its always anxious to develop strategies national for the development of the touristic sector which aim at activating the performance of the sector of the tourism in the state economy , it also aims the strategic direction of the guidetime for horizons of 2030 as a basic reference for the promotion of the tourism sector.

Key words:Tourism, Economic diversification toristicfactors , Algerian economy , the guideline plan for toutism adaptation.